

دور السياسة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية بعد 2011

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة

إشراف الأستاذ:
عبادي خير الدين.

إعداد الطالب:
مسكين أحمد

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د/ جراية صادق
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أ/ عبادي خير الدين
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	أ/ لويشي هشام

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر و تقدير

بداية الشكر لله عز وجل
له الحمد أن وفقني و يسر دربي لطلب العلم.... له الحمد على إتمامي لهذه الرسالة
ثم الشكر لأستاذي المشرف:
السيد/ عبادي خير الدين.
على النصائح و التوجيهات التي قدمها لي بخصوص هذا العمل.
الشكر لكل من ساهم في دعمي لجمع المعلومات حول مضمون الرسالة.
خاصة السيد/ مصباحي سمير و العاملين رفقته بمكتبة كلية الحقوق و العلوم السياسية.
دون أن أنسى زملائي ضمن تخصص سياسة عامة لدفعة 2018 - 2019 "
على كل مساندة قدموها لي.
لكم مني جميعا أسمى عبارات الإحترام و التقدير.

الإهداء

أهدي هذا الجهد للوالدين الكريمين ، اللذين أشرقت شمسي بهما
و كانا خير مثال لي في التضحية و الوفاء

أسأل الله العلي القدير أن يرحاهما و يتقبل دعاهما

إلى إخوتي و أخواتي الذين أكن لهم كل المحبة و الإحترام

إلى زوجتي الغالية التي شجعتني على مواصلة الدراسة ، و كرست جهدها للوقوف بجانبني.

إلى ابني " مهدي " الذي أدخل البهجة في قلبي و قلوب أفراد عائلتي.

كما لا يفوتني أن أهدي هذا العمل لكل من وقف بجانبني من قريب أو بعيد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر و تقدير.....	
الإهداء.....	
فهرس المحتويات.....	
مقدمة.....	أ

الفصل الأول الإطار المفاهيمي و النظري

تمهيد:.....	7
المبحث الأول: مفهوم الأمن.....	8
المطلب الأول : تعريف الأمن.....	8
المطلب الثاني : مستويات الأمن و أبعاده.....	11
المبحث الثاني: مفهوم التهديد الأمني و مستوياته.....	26
المطلب الأول : تعريف التهديد الأمني و مستوياته.....	26
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأمن و التهديدات الأمنية الجديدة.....	28
خلاصة الفصل:.....	39

الفصل الثاني: الجزائر و مواجهة التهديدات الأمنية بعد 2011

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية بعد 2011.....	41
تمهيد:.....	41
المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للجزائر.....	41
المطلب الثاني: تشخيص و رصد أبرز التهديدات الأمنية للجزائر.....	44
خلاصة:.....	69
المبحث الثاني: مجال مواجهة التهديدات الأمنية في الجزائر.....	70
المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية.....	70
المطلب الثاني: تقييم دور السياسة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية.....	85
خلاصة الفصل:.....	88
استنتاجات:.....	90
قائمة المصادر والمراجع.....	92
ملخص الدراسة بالعربية:.....	100
ملخص الدراسة بالإنجليزية:.....	101

مقدمة:

عرفت السياسة العامة الجزائرية توجهها ملحوظا ، في وضع مفهوم الأمن ضمن إطار يسمح لها بمواجهة كافة التهديدات التي من شأنها المساس بسلامة حدودها و التأثير على وضعها الداخلي سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا ، خصوصا على إثر ظهور ما سمي بالربيع العربي الذي أدى إلى إحداث تغييرات في المنطقة العربية عموما ، والمغربية خصوصا، بحيث أصبح يفرض ضرورة مسايرة هذه التغييرات، بوضع إستراتيجية وقائية من خلال التركيز على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إضافة إلى محاولة طرح إصلاحات من شأنها الحفاظ على الإستقرار، بتحقيق السلم الاجتماعي والنمو الاقتصادي. حيث كان للأزمات التي عرفتها بعض دول الجوار مثل ليبيا وتونس و مالي تأثير كبير في إعادة النظر في السياسة الأمنية الجزائرية في ظل انتشار السلاح ونشاط الجماعات الإرهابية على الشريط الحدودي من جهة ، والحركية الإجتماعية و السياسية لمختلف شرائح المجتمع من جهة أخرى. خاصة وأن الجزائر لا تزال تواصل تجفيف منابع الإرهاب والتطرف، الذي عرفته منذ فترة التسعينات أو ما سمي بال عشرية السوداء ، كما سعت إلى تجسيد مشاريع تحقق تنمية إقتصادية شاملة.

إشكالية الدراسة:

تعرف الجزائر منذ سنة 2011 ، جملة من التحديات على مختلف الأصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا كغيرها من بلدان المنطقة العربية و الإفريقية ، التي تأثرت بشكل متباين بما أطلق عليه بتسمية الربيع العربي، مما دفع بها إلى ضرورة استيعاب مخاطر هذه التحديات ، من خلال السعي إلى إيجاد حلول كفيلة بمواجهتها، في وقت ضيق خلال مرحلة أزمة حقيقية، استدعت ضرورة العمل من أجل المصلحة العليا للبلاد وإيجاد سياسة شاملة للمرحلة تضمن للدولة الإستقرار و الاستمرار في مسارها نحو مستقبل أفضل ، يعبر عن آمال و تطلعات كافة أطراف المجتمع. وهو ما يطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى نجاعة السياسة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية عقب سنة 2011؟

التساؤلات الفرعية :

- ما مفهوم الأمن والتهديد الأمني ؟
- ما هي أهم النظريات المفسرة لمفهوم الأمن ؟
- ما هي التحديات التي تهدد أمن الجزائر؟
- ما هي الإستراتيجية المنتهجة من قبل الجزائر في التعامل مع هذه التحديات ، وما مدى نجاحها؟

الفرضيات المطروحة :

- تعدد التهديدات الأمنية يعطي تصور جديد لمفهوم الأمن و ضرورة الحفاظ على الإستقرار في الجزائر.
- الأهمية الجيوسياسية للجزائر تجعل تهديد أمنها قائم.
- تزايد الوعي الأمني ساهم بشكل كبير في إرساء سياسة أمنية أكثر نجاعة و فعالية.

الأدوات المنهجية:

خلال الدراسة تم الإعتماد على أدوات منهجية من بينها:

المنهج الوصفي : الذي يقوم على تفسير وضع الجزائر، وتحديد أهم التهديدات وسبل مواجهتها. إضافة إلى وصف العلاقة ما بين الأمن والتهديد الأمني، بجمع البيانات الوصفية حول واقع هذه التهديدات، حيث تم التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية مثل مفهومي الأمن والتهديد الأمني .

منهج دراسة حالة : باستخدامه في الفصل الثاني ، من خلال إعتداد الجزائر كنموذج للدراسة قصد توضيح مدى أثر التهديدات الأمنية على الجزائر في مختلف المجالات و كيفية التعامل مع هذه التهديدات. كما تمت الإستعانة بأدوات وتقنيات البحث العلمي مثل تقنية تحليل المضمون والبيانات الإحصائية.

المنهج التاريخي : قصد سرد بعض الوقائع و الأحداث التاريخية التي عرفت الجزائر، أو كان لها تأثير على هذه الأخيرة من خلال وضع هذه الأحداث و الوقائع في إطارها الزمني و تحليل طبيعتها ، و مدى تأثيرها في مسار السياسة الجزائرية على المستويين الداخلي و الخارجي.

الإقتراب المعتمد:

تم الإعتماد على إقتراب الأمن الإنساني ، الذي يركز على الإهتمام بالإنسان كفرد فاعل ومؤثر في المجتمع ، وإصلاح مؤسسات الدولة، من أجل ضمان الأمن الشخصي والسياسي وإستقلالية الفرد ، وحقه في الحصول على التعليم و الرعاية الصحية الملائمة وتوفير سكن كريم ، مع ضمان حرية التعبير وحماية الفرد من التعرض للعنف و الأذى وتكافؤ فرص العمل ، بما يعزز الشعور بالإنتماء والنهوض بالمجتمع إقتصاديا و سياسيا و حضاريا.

تقسيم الدراسة :

للإجابة على تساؤلات الفرضيات المطروحة ، وبلوغ أهداف الدراسة، تم تقسيمها إلى فصلين:

الفصل الأول : عبارة عن إطار مفاهيمي ونظري، من خلال تحليل وتوضيح مختلف المفاهيم والمقاربات النظرية ، التي تعتبر ركيزة هامة في التحليل والدراسة ، بحيث تم تناول مفهوم الأمن و مستوياته و أبعاده وكذا مفهوم التهديد الأمني ومستوياته ، وربط هذين المفهومين بأهم الأطر النظرية الجديدة المفسرة لهما.

الفصل الثاني : فتم التطرق لمواجهة التهديدات الأمنية في الجزائر بعد 2011 ، من خلال تناول التهديدات الأمنية على الجزائر، إنطلاقا من موقعها الجيوسياسي و تشخيص التهديدات الأمنية التي تواجهها ، مع إبراز كيفية التعامل مع هذه التحديات داخليا و خارجيا، إضافة إلى تقييم مدى النجاح المحقق في التعامل مع هذه التهديدات.

الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إبراز مدى الإهتمام بالجانب الأمني خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، و إرتباط مفهوم الأمن بمختلف الجوانب السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و غيرها ، إضافة إلى تبيان إرتباطه بمفهوم التهديد الأمني.

أما من الناحية العملية فتتمثل هذه الأهمية في إعطاء تصور تحليلي لأهم التحديات التي تواجهها الجزائر ، وعلى رأسها التهديدات الأمنية منذ 2011 ، وكذا المستجدات السياسية و الإجتماعية ، قصد وضع حلول أكثر فعالية لمواجهة مختلف تطورات الساحتين الداخلية و الخارجية.

في حين أن أسباب إختيار الموضوع فنتلخص في محاولة فهم توجه السياسة العامة الجزائرية ، والدور الذي تقوم به قصد مواجهة كافة التهديدات خاصة الأمنية منها ، على إعتبار أن موضوع الأمن جزء من السياسة العامة الجزائرية وهدف من أهدافها، إضافة إلى تسليط الضوء على جوانب من الرؤية الجديدة لتحقيق الإستقرار و النمو الإقتصادي للمجتمع ، بالموازاة مع التطورات التي شهدتها الساحة العربية والمغربية في أعقاب ما أطلق عليه بالربيع العربي.

الدراسات السابقة للموضوع :

من أبرز الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة ما يلي:

أولاً: كتاب الدكتور فايز محمد الدويري ، حول " الأمن الوطني" ، والذي ركز من خلاله على مفهوم الأمن الوطني، نظريات الأمن و مستوياته و خصائصه و أبعاده ، إضافة إلى سياسة الأمن الوطني و كيفية تحقيقه.

ثانياً: كتاب من تقديم الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي و مجموعة من الباحثين ، حول " فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني و الدفاع الوطني" ، و يركز على دراسة الأمن القومي الجزائري و المفاهيم النظرية المرتبطة بمفهوم الأمن القومي للدولة بالإضافة إلى المؤسسة الأمنية الجزائرية و مواجهة التهديدات الأمنية على رأسها الصراع مع الإرهاب و دور الجزائر كفاعل في إفريقيا.

ثالثاً: كتاب الأستاذ الدكتور بوحنية قوي، حول " الجزائر و التهديدات الأمنية من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن" ، يتناول تعاطي الجزائر مع بيئة التهديدات الإقليمية والعقيدة الأمنية الجزائرية من خلال وسائل التكيف ومسالك التصدي من خلال الإستباق والهجوم و القضاء على مسببات التهديد في مهدها.

أما بخصوص دراسة موضوع دور السياسة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية بعد 2011 ، فهو - إلى جانب الإطار النظري و المفاهيمي - ، يحاول فهم التحول الحاصل في إستراتيجية الجزائر الأمنية من الأسلوب التقليدي إلى الرؤية الجديدة لتحقيق الإستقرار و النمو الإقتصادي للمجتمع ، بالموازاة مع التطورات التي شهدتها الساحة العربية والمغربية في أعقاب ما أطلق عليه بالربيع العربي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري

تمهيد:

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة ، ضبط وتحديد المفاهيم ، من خلال التركيز على مفهوم الأمن ، بتحديد تعريفه ومستوياته و أبعاده ، وكذا مفهوم التهديد الأمني بتعريفه و تحديد مستوياته ، إضافة إلى أهم النظريات المفسرة للأمن ، التقليدية منها و الحديثة التي تفسر مفهوم الأمن من الناحية التقليدية و المقترن بالقوة العسكرية. إضافة إلى المقاربات الحديثة التي تنظر إلى الأمن من عدة جوانب ، و التركيز على مقارنة الأمن الإنساني، الذي يؤثر على عدة مجالات: منها مجال الأمن الصحي، و الأمن الاقتصادي والأمن الجماعي و غيره. و قد تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين:

الأول: مفهوم الأمن.

الثاني: مفهوم التهديد الأمني.

المبحث الأول: مفهوم الأمن.

تمهيد: يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي عرفت إهتماما كبيرا من قبل العديد من المفكرين نظرا لأهميته في بناء الدول و الحفاظ على إستمرارها، حيث حاولوا إعطاء تعريف له و إبراز علاقته بالتهديد الأمني، مع تحديد أهم أطره النظرية خلال فترات زمنية مختلفة، إرتبطت بتنوع و تعدد التهديدات الأمنية.

المطلب الأول : تعريف الأمن.

الأمن في المفهوم القرآني، و وفقا لما ورد في قوله تعالى: " **الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ** " سورة قريش¹، يعبر عن حاجة الإنسان للطمأنينة بعد حاجة الجوع البيولوجية. كما يعبر مصطلح الأمن على أنه لا وجود للخوف، إذ قال تعالى أيضا: " **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ** " سورة الأنعام² و قوله سبحانه و تعالى: " **وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ...** " سورة النساء³ فالأمن في الإسلام هو بناء مجتمع يقوم على فعل الخير ويسوده الوثام.

ومن الناحية اللغوية: الأمن من الفعل أمن يأمن أمنا وأمن الغير وهو الطمأنينة والسكينة. أما في اللغة الفرنسية⁴ **Sécurité** وضده الخوف والأمانة ضدها الخيانة ، فالأمن مرادف للكلمة الانجليزية **Security** بمعنى الأمن و زوال الخوف ، و كذا الطمأنينة وعدم الخيانة أي أن الأمن ضد الخيانة، ويقصد به سكون القلب وهو التصديق .

أما من الناحية الاصطلاحية : فيعتبر مفهوم الأمن من مفاهيم العلاقات الدولية ، وهذا ما تناوله أول من قدموا تعريفا للأمن، وهو أرنو لد وولفرز **Arnold Wolfers** عام 1952 حيث يقول "إن الأمن في السياق الموضوعي يقيس غياب التهديدات حول القيم المركزية". من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الأمن هو عدم وجود تهديد للقيم المركزية و يقصد بها هنا الدولة.

¹ سورة قريش الآية 04.

² سورة الأنعام الآية 82.

³ سورة النساء الآية 82.

⁴ وهيبه تباري، " الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"، رسالة ماجستير (جامعة محمد

خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2014، ص 19.

وفي نفس سياق تعريف وولفرز، نجد التعريف الذي جاء به المفكر السياسي والتر ليبمان **Walter Lippmann**، حيث يقول " إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للخطر للتضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وأن تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"¹ ومن خلال هذا التعريف، يمكن القول أن بقاء القيم الأساسية و هيمنتها، يرتبط بقدرة الدولة على الرد و الإنتصار في الحرب ، في حالة تعرض الدولة للتحدي و المواجهة.

وفي إطار تقديم تعريف أبسط و أكثر وضوحاً لمفهوم الأمن تعرفه الموسوعة السياسية بأنه: "هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية أو الداخلية ، و التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"² حيث يعد الأمن حسب هذا التعريف ، بأنه الإجراءات التي تقوم بها الدولة من أجل الحفاظ على أمنها من أي تهديد داخلي أو خارجي يجعلها عرضة للسيطرة الأجنبية.

أما بالنسبة للتعريفات السابقة، فالمفهوم التقليدي للأمن هو حماية مصالح الدولة القومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة العسكرية. فالأمن التقليدي أساسه القوة للحفاظ على الأمن القومي وقوة الدولة التي تعمل على ردع أي هجوم عسكري عليها عن طريق القوة العسكرية.

فيما عرف باري بوزان **B.Buzan** الأمن بأنه: " السعي للتحرر من كل تهديد أي حالة الأمن تكون في دائرة التهديد في إطار النظام الدولي الجديد"³

¹ علي بوحامد، " دور عامل التهديدات الأمنية في تطوير العملية التكاملية دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2008" ، رسالة ماجستير (جامعة محمد خضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2009)، ص 12.

² عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، 1995)، ص 331.

³ نايف قطيشان، البعثات الدبلوماسية بين الضمانات ومقتضيات الأمن الوطني - دراسة في أثر الأمن الوطني على الامتيازات والحصانات الدبلوماسية والاقتصادية والدولية، عمان، دار أمانة للنشر والتوزيع، 2013، ص 166. ص 67.

من خلال تعريف **B.Buzan** يتضح أنه يربط بين الأمن والتهديد خصوصاً في فترة ما بعد الحرب الباردة والنظام الدولي الجديد، أين تنوعت المخاطر والتهديدات الأخرى. مما أدى إلى تهديد الأمن الوطني للدولة إلى حد بعيد.

أما المفهوم المعاصر للأمن فيعرفه بطرس بطرس غالي: " ألا يقتصر الأمن على التحرر من التهديد العسكري الخارجي و لا يمس فقط سلامة الدولة و وحدتها الإقليمية و إنما يمتد ليشمل الإستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لان الأمن مرتبط بالإستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي ".¹

من خلال تعريف بطرس بطرس غالي يتبين أنه كان تعريف شامل لمفهوم الأمن من خلال التركيز على سلامة الدولة من التهديدات الداخلية الخارجية، وسلامتها من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

و يعرف روبرت ماكنمارا Robert Mc Namara الأمن بأنه : " الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمن قوة العسكرية وإن كان يحتوي على النشاط العسكري فإنه يشمل مشكلة العسكرية"¹، وهذا التعريف ركز على المعدات العسكرية والقوة العسكرية .

من خلال التعريفات السالفة الذكر، يمكننا أن نلاحظ بوضوح الشمولية التي أصبح يتسم بها مفهوم الأمن التقليدي، الذي كان يقتصر على جانبه العسكري، أما من الجانب المعاصر فهو يمس ويشمل جوانب أو مجالات عديدة.

ما يمكن إستخلاصه، أن الأمن من الناحية التقليدية كان يقتصر على حماية الدولة من التهديدات الخارجية باستعمال القوة العسكرية، أما الأمن الحديث - بعد تطور النظام الدولي الجديد - ، أصبح يشمل عدة مجالات إقتصادية و سياسية و أيديولوجية للحفاظ على أمن الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أي أن الأمن التقليدي وحماية الدولة من الناحية العسكرية والتهديد العسكري أما المفهوم المعاصر فيرتكز على حماية الدولة في عديد المجالات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .²

¹ محمد بن عمر بن سالم يازمول، الأمن مسؤولية الجميع، (بيروت ، دار المنهل، 2001)، ص 20.

² خديجة محمد أمين عرفة ، الأمن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2009)، ص 32.

المطلب الثاني : مستويات الأمن و أبعاده.

للأمن أربعة مستويات نذكرها فيما يلي:

الأمن الفردي: و يقصد به تحقيق الطمأنينة و السكينة للفرد بإعتباره إنسانا، و ذلك بضمان سلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو ماله ، فالأصل أن يتمتع كل إنسان بعدم نقصان حقوقه التي هي من مسؤولية الدولة و شأنها الداخلي مع مواطنيها، و أن تحقيق الأمن لجموع الشعب كأفراد و جماعات هو تحقيق للأمن الداخلي للدولة نفسها في الحالات العادية إلا أن المنظمات العالمية والمؤسسات غير الحكومية صاغت هذا الأمن في مواثيقها باسم حقوق الإنسان، و هو ما يعكس قلق الدول الأعضاء في تلك المنظمات من إنتهاك أمن المواطن من قبل الدولة ومؤسساتها الأمنية و إنعكاسات ذلك على أمن الدولة وأمن المجتمع والأمن الإنساني لاحقا¹.

الأمن الوطني - القومي: و يقصد به ضمان تأمين الدولة من الداخل مع القدرة على دفع التهديد الخارجي وصولا لتحقيق حياة آمنة في إطار حدود الدولة و إلتزاماتها السياسية، و يعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي للأمن، و الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا و خارجيا و تنتهج كل السبل الممكنة في سبيل ذلك بما فيها الصراع المسلح للدفاع عنه.

و يعتبر الأمن الوطني هو نفسه الأمن القومي في حال الدولة الأمة " الدولة الفرنسية - الأمة الفرنسية" ، لكنهما يختلفان في الحالة العربية المقسمة إلى 22 كيانا سياسيا لكل منها نظامه السياسي المستقل ، الذي يسعى إلى تأمين مصالحه الحيوية و لو على حساب الأمن القومي العربي أحيانا ، يضاف إلى ذلك عمليات الإقتطاع التي تعرضت لها و تتعرض لها أطراف الأرض العربية مثل فلسطين و جنوب السودان، في حالة الأمة العربية يضاف إلى هذه المستويات مستوى الأمن القومي العربي و الذي يتكون من مجموع أمن الدول العربية و أن تعاد صياغة أولويات الأمن الوطني لأي دولة عربية لتكون منسجمة مع أولويات و تحديات الأمن القومي العربي و ليس على حسابه².

¹ فايز محمد الدويري، **الأمن الوطني**، (الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2013)، ص 73.

² المرجع نفسه، ص 73 . ص 74.

الأمن دون الإقليمي:

يعنى هذا المستوى بتأمين متطلبات الأمن لعدد محدد من الدول في إطار مصلحة مشتركة سواء أكان من خلال ترتيبات أمنية فقط أم تنظيم كامل و مثال ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الذي أنشئ في أعقاب حرب الخليج الأولى لمواجهة أخطار هذه الحرب العسكرية والإقتصادية و السياسية، لتحقيق المصالح المشتركة بين أعضاء هذه المنظمة. و يلاحظ أن جميع دوله أعضاء في تنظيم أوسع هو جامعة الدول العربية. و يرى بعض الدارسين أن المنظمات دون الإقليمية المتفرعة من تنظيم إقليمي أوسع تتيح خصوصية لأعضائها لتحقيق رؤى أمنية خاصة بها من دون أن تتعارض مع أمن التجمع الأكبر¹.

الأمن الإقليمي:

يعبر هذا المستوى عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد و تسعى هذه الدول لتنسيق كافة قدراتها و قواها لتحقيق إستقرارها في محيط الإقليم بما يضمن ردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم. و قد إنتشر إستخدام هذا المصطلح بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، فظهرت تنظيمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية الإتحاد الأوروبي. و إذا كان عدد من الخبراء و الباحثين أجازوا التنظيم دون الإقليمي في إطار التنظيم الإقليمي الأكبر على أساس أن تحقيق الأمن الأصغر يساعد في بناء الأمن الأكبر فإن عدد آخر يعتبر التنظيمات دون الإقليمية مغرقة في الخصوصية، مفضلة أمنها دون الإقليمي على الأمن الإقليمي، و هو ما يحرم التنظيم الإقليمي من قواه و قدراته الكاملة و يضعفه أحيانا².

¹ نفس المرجع ، ص 74.

² المرجع نفسه ، ص 75.

الأمن الدولي: تقوم نظرية الأمن الدولي على فكرة مفادها أن أي إعتداء يقع على أي دولة مهما كانت صغيرة يعد إعتداء على الجماعة الدولية ككل، و بالتالي فإن مسؤولية رد هذا العدوان أو رده لا تقع على الدولة المعتدى عليها وحدها، وإنما هي مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجماعة الدولية كلها. و إنطلاقاً من هذه الرؤية و تأسيساً عليها، قرر المجتمع الدولي لأول مرة في تاريخ البشرية و بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى إنشاء هيئة دولية تقيم نظاماً للأمن الجماعي يتضمن: مبادئ و قواعد متفق عليها و يجب إحترامها من جانب كافة الدول و آليات و وسائل لمعاونة هذه الدول على حل النزاعات بينها بالطرق السلمية و أجهزة مسؤولة و مزودة بكل ما يمكنها من ردع العدوان أو الرد الجماعي عليه و قمعه حال وقوعه.

و سميت هذه الهيئة عصابة الأمم، غير أن إندلاع الحرب العالمية الثانية بعد أقل من عشرين سنة على قيامها لم يكن سوى دليل على فشلها. و لم يفقد إندلاع هذه الحرب قادة و مفكري العالم ثقتهم في أهمية و ضرورة التنظيم الدولي ، أو يضعف إيمانهم بجدوى نظرية الأمن الجماعي، فأنشئت هيئة دولية جديدة تتلافى عيوب عصابة الأمم، و تكون أكثر تأهيلاً لتأسيس نظام للأمن الجماعي أكثر كفاءة و قدرة فتم صياغة و إقرار مشروع النظام الأساسي لهيئة الأمم المتحدة من قبل الدول الثلاث الكبرى المتحالفة و المنتصرة في الحرب العالمية الثانية " الولايات المتحدة الأمريكية - بريطانيا - الإتحاد السوفياتي"، قبل أن تعرضه على الدول التي إجتمعت في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، و قد وافقت فيما بينها و بمحض إرادتها على أن تضم إليها فرنسا و الصين اللتان حضيتا هما الأخيرتان بحق الفيتو¹.

و يطلق كذلك مفهوم الأمن القومي على أمن الدولة و أمن مجموعة دول من دون تفرقة بينما تفضل دول أخرى الفصل بين المسميين، فهي تخص بالأمن الوطني مفهومياً لأمن الدولة نفسها و إجراءاتها للحفاظ على كيانها و مصالحها في حدود ما تسمح به قدراتها، بينما تعني

¹ نفس المرجع، ص 75.

بالأمن القومي أمن مجموعة من الدول ذات مصلحة مشتركة ، و ما تنفذه من معاهدات و تنظيمات لحماية مصالحها المشتركة. و يرى بعض المتخصصين في الكتابات الأمنية أن تلك التفرقة أسلوب غير دقيق لأن مفهوم الدولة للأمن القومي لا يتعلق بعدد الدول المشاركة في الترتيبات الأمنية، و لكنه يتعلق أساسا بالأبعاد الأمنية المختلفة. و يمكن القول إن التحديد الدقيق للمفاهيم اللفظية المختلفة لوصف الأمن يتأتى من توضيح المستوى الذي يتعامل معه فيكون الأمن الوطني هو المستوى الثاني من الدرجة الأدنى و هو ما يخص دولة بعينها من ترتيبات أمنها يعلوه الأمن دون الإقليمي، ثم يكون المستوى التالي علوا هو الأمن الإقليمي عندما يشمل كل دول إقليم معين أو أمن قومي عندما يشمل كل دول قومية بذاتها مع ضرورة التفريق بين مفهومي الإقليمي و القومي¹.

أبعاد الأمن :

يمكن تلخيص أبعاد الأمن فيما يلي :

الأمن الإجتماعي : المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون معا فوق بقعة ما يتعاونون و يتضامنون، مرتبطين بتراث ثقافي معين و لديهم إحساس بالإنتماء لمبادئهم و الولاء لبعضهم البعض و تنظيم العلاقات فيما بينهم ، و مؤسسات تؤدي الخدمة اللازمة لهم لتأمين مستقبلهم و يتكون كل مجتمع من المجتمعات من عناصر أساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على حياة الجماعة التي تعيش فيه و تصبغهم بصبغة معينة و تشكلهم بشكل ما، و تخلق منهم جماعة لها كيان سياسي خاص منفرد عن غيره من المجتمعات ، وأهم هذه العناصر التي يتكون منها المجتمع هي: مجموعة الأفراد و البيئة الطبيعية و البيئة الإجتماعية².

و لقد عبر الكثير من المفكرين و الفلاسفة عن رؤيتهم بشأن فكرة بناء المجتمع السليم التي يجب أن تقوم عليها، و القوانين التي تحكم العلاقات العامة و الخاصة ، فقد بين ابن خلدون العلاقة بين الإنحلال أو الإختلال الأمني و التدهور الإقتصادي و إنهيار الدولة بقوله: «إن أمن الجماعة المسلمة في دار الإسلام و صيانة النظام العام الذي نستمتع في ظله بالأمان

¹ المرجع نفسه، ص 76

² المرجع نفسه ، ص 100.

و نزول نشاط الخير في طمأنينة ، و ذلك كله ضروري و أمن الأفراد لا يتحقق إلا به " ، فيما أكد أفلاطون في كتابه الجمهورية على أن الإجتماع ظاهرة طبيعية ناشئة عن تعدد حاجات الفرد و عجزه عن قضائها لوحده. فتألف الناس في جماعات صغيرة تعاونت على توفير المأكل و الملابس و المسكن حتى ألفوا المدينة، و عندما لم تستطع المدينة أن تكفي حاجاتها لجأت إلى التجارة و الملاحة، فكان دور المؤسسة العسكرية التي تقوم بدور الدفاع و الحماية للسلام والأمن، فيما سجل جون جاك روسو خطوة إضافية بوضع نظريته في كتابه العقد الإجتماعي و تصوره لقيام التوافق بين الناس على العيش جماعة إنطلاقاً من عقد ضمني يربطهم بين بعض و يتضمن بنوداً وافقوا عليها فأصبحت دستوراً لهم، فالنظام الإجتماعي لديه هو حق و مقدس و أساس لسائر الحقوق¹

فيما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 على مبدأ العدالة الإجتماعية بنبذه لمظاهر الإستغلال كافة و سعيه لتحقيق التوازن بين حاجات المجتمع و الفرد للوصول إلى مجتمع سعيد و آمن ، مجتمع يشعر في ظله الجميع بالعدالة و المساواة و يحرره من الظلم الإجتماعي بإرساء دعائم المساواة وفقاً لمبادئ تكافؤ الفرص و إحترام منظومة حقوق الإنسان. و إذا نسقنا المبادئ التي كرستها أعمال الفلاسفة و المفكرين و المواثيق و الإعلانات الدولية لوجدنا أنها أرست نظرية للأمن الإجتماعي تشتمل على تنظيم المدينة و الحياة الإجتماعية و تنمية الفضيلة والدعائم الخلقية و توفير التربية المدنية و تدعيم العلاقات الأسرية و ضمان العمل و الشيخوخة ، و إحترام منظومة حقوق الإنسان و إحلال السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الإجتماعية².

¹ المرجع نفسه ، ص 101.

² المرجع نفسه ، ص 102.

والأمن الإجتماعي هو قدرة الجماعة " حكومات و أفراد " على حفظ و صيانة قيمهم الخاصة من العبث و الإندثار و البحث عن مكون أخلاقي لتحقيق هذا المعتقد أو ذلك. و لقد إهتم الأمن الإجتماعي بقواعد التعايش الإجتماعي و طبيعة السلوكيات الفردية و الجماعية ضمن الوسط الإجتماعي، و يعرف هتجتون الأمن المجتمعي بأنه " قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية في الظروف المتغيرة أو التطورات المقبولة أو ما يمكن تسميته بالمجتمع المستدام ، أما عماد الأمن المجتمعي عنده فهو الهوية أي قدرة المجتمع في المحافظة على ثقافته و مسؤولياته و طريقة حياته¹.

أما الأمن الإجتماعي عند أستاذ الإجتماع الدكتور إحسان محمد الحسن، فإنه يعني: سلامة الأفراد و الجماعات من الأخطار الداخلية و الخارجية التي تتحداهم كالأخطار العسكرية و ما يتعرض له الأفراد أو الجماعات من القتل و الإختطاف و الإعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة "، كما يشمل الأمن المجتمعي أيضا قدرة المجتمع على التماسك في إطار ثقافي معين، مما يسمح له بالتعددية و لا يخل بالمباديء العامة و الهوية التي نشأ عليها المجتمع، و معالجة المشكلات الإجتماعية التي تنتج عن تدهور الوضع الأسري و الإهتمام بالشباب باستغلال طاقاتهم في أنشطة تساهم في تطوير المجتمع و تقدمه و الإهتمام بتعليم الأجيال في المراحل العمرية كافة. و يتحقق الأمن من خلال التوافق و الإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الإجتماعي والثقافي، الذي يبرز الهوية الوطنية و يحدد ملامحها، بحيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول للأهداف التي تتدرج ضمن القيم و المثل العليا لتعزيز الروح الوطنية و تحقيق العدل و المساواة و تكافؤ الفرص و تكامل الأدوار².

¹ نفس المرجع، ص 102.

² نفس المرجع ص 102.

الأمن الإقتصادي:

كان هاجس الحصول على الغذاء أبرز المشكلات التي واجهت الإنسان عبر تاريخه، فمن أجل تأمين غذائه إمتن حرفة الصيد و الزراعة، و لقد عانى من الإرتحال و خاض الحروب و تعرض للمجاعات التي كان لها أثر كبير في مصيره و تطور حضارته و مازالت الأزمة قائمة إلى الآن ، حيث تشكل عملية تأمين الغذاء أبرز جوانب الوضع الإقتصادي الجديد ، و أبرز مظاهر الأزمة الإقتصادية المتمثلة في تقادم العجز الغذائي و حصول فجوة غذائية حادة و إنتشار ظاهرة الجوع و سوء التغذية في بعض الأقطار في ظل فشل سياستها الإقتصادية و التنمية التي جعلتها أسيرة مجموعة من البلدان المنتجة للغذاء مثل الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها ، في حين أن معظم بلدان هذه الدول إستغلت الإمكانيات المتوفرة و وضعت خطط تنموية و تمت متابعة تنفيذها. و نظرا لخطورة الأزمة لم تعد المشكلة مجرد مشكلة إقتصادية بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن ، حيث أصبح الغذاء سلاحا إستراتيجيا بيد الدول المنتجة و المصدرة له للضغط على الدول المستوردة له و تحقيق أهداف سياسية¹.

و يشتمل الأمن الإقتصادي على تدابير الحماية و الضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على إحتياجاته الأساسية من المأكل و المسكن و الملابس و العلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة إقتصادية ، و ضمان الحد الأدنى للمعيشة، و هذه التدابير الإقتصادية هي التي تصب في النهاية في تحقيق الأمان الإقتصادي للناس الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان إضافة إلى البعد المادي ، الذي يوفره الأمن الإقتصادي ، و إن أكثر الفئات الإجتماعية حاجة للأمن الإقتصادي ، هم الذين يبلغون الشيخوخة و العجزة و المعاقون و الأطفال و الأشخاص الذين يعانون من وطأة الفقر المدقع ، و العاطلون عن العمل لسبب من الأسباب الخارجة عن إرادتهم².

¹ المرجع نفسه، ص 103.

² نفس المرجع ، ص 103.

و من المنظور الإقتصادي لا يمكن أن يتصف أي إقتصاد بالفعالية و بالإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير و إجراءات كافية للأمن الإقتصادي، و نظام جيد للضمان الإجتماعي ، حيث يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة ، و يتكيفوا مع التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية التي تحيط بهم و يبعدوا عن أنفسهم خطر الكوارث و الأزمات ، و يتمكنوا من تنمية إمكاناتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشية أكثر أمانا و إستقرارا ، و لا يمكن أن يتحقق الأمن دون النجاح في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين و زيادة مستوى المعيشة و الإرتقاء بنوعية حياة الناس و توفير فرص العمل و ضمان المساواة في الوصول إلى هذه الوظائف و إيجاد نظم و شبكات فعالة للضمان الإقتصادي و التكافل الإجتماعي و تنمية مهارات قوة العمل بالتدريب و التأهيل المستمر حتى تستطيع هذه القوة مواكبة أي تطور في إقتصاد الدولة¹.

الأمن الثقافي:

تعتبر الثقافة من محددات خصوصية المجتمعات البشرية و تميزها عن بعضها من حيث هويتها الذاتية داخل المجتمع الإنساني ككل، و بالتالي فإن تعبير الأمن الثقافي مفهوم حديث مقارنة بباقي المفاهيم الأخرى على غرار الأمن الإجتماعي و الإقتصادي و البيئي....إلخ، كما أن هذا المفهوم لا يستعمل إلا عندما يكون البعد المتحدث عنه يواجه تحديات و أخطار محددة فما تتعرض له الثقافة و اللغة العربية مثلا من محاولات تهيش و تدمير يعد أكثر خطورة مما تتعرض له المجالات الأخرى الإقتصادية المادية، لأن الأمن الثقافي يتعلق بهوية الأمة و مميزاتها الشخصية و وحدتها الحضارية².

¹ المرجع نفسه ، ص 104.

² المرجع نفسه، ص 105 . ص 106.

فالأمن الثقافي لم يعد مجرد هدف ثقافي فكري و إنما أصبح هدفا حضاريا شاملا ينطوي على جوانب سياسية و وطنية لا تقل أهمية عن جوانبه الثقافية، فالأمن الثقافي يعد عنصرا لا غنى عنه من عناصر النهضة الإجتماعية و مظهرا من مظاهر إسترداد الهوية التي تسعى القوى المعادية لطمسها، فالأمن الثقافي ليس حالة سلبية تتجسد في صد الناس عن المخاطر المحتملة. وأن إفشال عمليات التخريب الفكري لا تتم عن طريق إغلاق النوافذ و منع التفاعل مع الثقافة الإنسانية و لكن من خلال العلاقة الواعية بين الثقافة الأصلية و العمل على إيصالها بالطرق السلمية و العلمية إلى جميع أبناء المجتمع، و توفير الثقافة المواطنين حتى يتمكنوا من العيش بشكل سليم و إيجابي، مما يمكن من بناء قوة الوجود الثقافي الذاتية للدولة و يتحقق ذلك من خلال الإعتزاز بالذات الثقافية الحضارية، و الإفتتاح و الحوار مع الحضارات المعاصرة. كما يجب أن تكون الجهود المبذولة لتحسين الذات الحضارية و الهوية الثقافية في إطار ضمان الأمن غير مفصولة عن الجهود التي يجب أن تبذل في جميع الميادين الأخرى الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية، لأن توفر الأمن الثقافي مرتبط بتوفر جميع أبعاد الأمن الأخرى.¹

الأمن الإنساني:

منذ فترة طويلة كان ينظر لمفهوم الأمن على أنه أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي و أنه حماية مصالح الدولة القومية في السياسة الخارجية، أو أنه الأمن العالمي بعدم حدوث حرب نووية و مع نهاية الحرب الباردة أصبح هذا المفهوم غير مجدي في أذهان معظم الناس الذين أصبحوا يعتبرون أن إنعدام الأمن يتأتى من المشكلات المتعلقة بالحياة اليومية أكثر مما ينشأ نتيجة الخوف من حدوث مشكلات عالمية، و بالنسبة للكثيرين منهم أصبح الأمن يرمز للحماية من خطر الجوع و المرض و البطالة و الجريمة و الصراع الإجتماعي و القمع السياسي و المخاطر البيئية، فالأمن البشري قضية ذات طبيعة عالمية و هو مهم للناس في كل مكان و تبقى حدة المشكلات المرتبطة به متفاوتة من بلد لآخر.²

¹ نفس المرجع ، ص 106.

² المرجع نفسه ، ص 106. ص 118.

و قد برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من فترة التسعينات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن و نطاق الدراسات المعنية به. حيث أثبتت خبرة الحرب الباردة أن المنظور السائد للأمن - المنظور الواقعي - لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية و مصادر تهديد فترة ما بعد الحرب الباردة، و أن الحاجة ماسة لتوسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد الجديدة¹.

و لقد كان مفهوم الأمن لدى أنصار الإتجاه الواقعي في العلاقات الدولية يقتصر على حدود أمن الدولة القومية بإعتبارها الفاعل الرئيسي و إن لم يكن الوحيد في العلاقات الدولية وذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي يهدد سيادتها و إستقرارها السياسي أو يمس أحد مصالحها القومية أو تكاملها الإقليمي².

فمفهوم الأمن الإنساني، أصبح يركز على الإهتمام بالإنسان كفرد فاعل ومؤثر في المجتمع وإصلاح مؤسسات الدولة، و العمل من أجل تحقيق التنمية في كافة المجالات الحياتية للإنسان ، خاصة من حيث صيانة كرامته و حماية حقوقه و ضمان الحريات الفردية و الجماعية، مع تأمينه من مختلف المخاطر التي قد تلحق به ، و العمل على تدليلها، بما يتيح تحقيق إستقراره و تعايشه في إطار بيئة منسجمة.

إذ تغيرت النظرة التقليدية لمفهوم الأمن من مفهوم ضيق ، مبني على تحقيق قوة الدولة و حماية حدودها الإقليمية، و الحفاظ على مصالحها إلى مفهوم أوسع يشمل الجوانب الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الصحية و البيئية و غيرها.

¹ نفس المرجع ، ص 118.

² المرجع نفسه ، ص 119.

كما أن مفهوم الأمن تحول كنتيجة حتمية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي، حيث أصبحت الدولة تواجه أنماط عدة من مصادر التهديد منها : تجارة المخدرات العابرة للحدود الإرهاب الدولي، و إنتشار الأمراض و الأوبئة و غيرها من التهديدات الغير واضحة في أحيان أخرى كالجريمة الإلكترونية مثلا. و كل هذه التهديدات أصبحت تتطلب تعاوننا على المستوى العالمي للتعامل معها بأدوات مختلفة خاصة فيما يتعلق بقضايا اللاجئين و الانفجار السكاني والأمن البحري و التلوث البيئي. هذا بالإضافة إلى إرتباط مفهوم الأمن الإنساني بالعولمة التي جعلت مصير العالم مشترك نظرا لما تقوم عليه من فتح للحدود بين الدول لإنتقال السلع و الخدمات و تحرير الإقتصاد العالمي.

من جانب آخر نجد أن الأمن الإنساني يركز على صيانة الكرامة البشرية و تلبية إحتياجات الإنسان المادية و المعنوية، من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، تحقق التنمية المستدامة تتطور بالإسهامات المتعاقبة للفلسفة، و إكتسبت هذه الأفكار دفعا قويا بما كتبه إبن خلدون في مقدمته الشهيرة من خلال تشبيهه الدولة بالإنسان الذي يمر بمراحل حياتية متعاقبة و ربط هذه الدورة الحياتية بمقدرات الدولة أرضا و سكانا و موارد¹.

الأمن الجغرافي:

تمثل الجغرافيا السياسية خط تماس مع صانع القرار السياسي و القائد العسكري في توجيه سياسة الدولة و علاقاتها الخارجية، بحيث تعنى بكل ما يقع تحت التقسيم السياسي سواء كان مقاطعة أو مستعمرة أو محمية أو دولة أو أية مساحات أرضية تحتلها جماعات بشرية منظمة تنظيميا سياسيا، و بما أن وحدة الدراسة في الجغرافيا السياسية هي الدولة، فهذه الأخيرة من هذا المنظور نوع من التنظيم الإجتماعي الذي يضمن أمن صانع القرار و أمن رعاياه من الأخطار الخارجية و الداخلية ، و يتمتع في الوقت نفسه بأدوات و تقنيات تكون في مقدمتها قوات مسلحة تقوم بالردع و الإكراه.²

¹ نفس المرجع ، ص 119.

² المرجع نفسه، ص 120.

و تنسب الدراسة الأولى للجغرافيا السياسية لأرسطو الذي كان أول من تحدث عن قوة الدولة المستمدة من توازن ثرواتها مع عدد السكان، كما ترك أفكارا ذات أهمية بالغة عن وظائف الدولة و مشكلات الحدود السياسية، و لقد ظلت أفكار ربط الممارسات السياسية بالخصائص الجغرافية تتطور بالإسهامات المتعاقبة للفلاسفة، و إكتسبت هذه الأفكار دفعا قويا بما كتبه إبن خلدون في مقدمته الشهيرة من خلال تشبيهه الدولة بالإنسان الذي يمر بمراحل حياتية متعاقبة و ربط هذه الدورة الحياتية بمقدرات الدولة أرضا و سكانا و موارد.

و في بداية القرن الثامن عشر شهدت فرنسا ظهور أفكار جغرافية سياسية رصينة صاغها منتسكيو، غير أن إعتقاده بالحتمية البيئية جعله يربط بين مجمل السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية و التقليل من مكانة العوامل السكانية و الإقتصادية. و بمجئ أفكار الألماني فريدريك راتزل " 1844 - 1904 " الذي أكد على أن الدولة لا تثبت حدودها السياسية وكانت الدولة لديه أشبه بإنسان ينمو فتضيق ملابسه عام بعد عام فيضطر إلى توسيعها و كذلك ستضطر الدولة إلى زحزة حدودها السياسية كلما زاد عدد سكانها و تعاظمت قوتها. في ذات الوقت كان مفكرون ألمان يتحدثون عن علم السياسات الأرضية أو ما سمي بالجيوبوليتيك، و قد أكد علم السياسات الأرضية على أن الدولة كائن عضوي في حركة متطورة، و قد جاء ذلك لخدمة الإستراتيجية الألمانية الجديدة الطامحة إلى توحيد الشعب الآري في دولة واحدة.¹

و قد زاد الإهتمام مع الوقت بالجغرافيا السياسية التي تساهم بشكل كبير في الحفاظ على مصالح الدولة ، و إثبات مكانتها الدولية من خلال بسط النفوذ على المناطق الإستراتيجية ذات الموارد الطبيعية التي تضمن لها إقتصاد قوي و تحقق لها الأمن الجغرافي و الإقتصادي ، و ما له من إرتباط بباقي النواحي الأخرى الإجتماعية و السياسية و العسكرية.

¹ نفس المرجع ، ص 120.

الأمن السياسي:

يهتم الأمن السياسي بتحقيق حياة الإنسان في مجتمع باحترام حقوقهم الإنسانية دون اللجوء إلى القمع والتعذيب السياسي، كما يحدد كيفية إدارة الدولة لمواردها و تنظيم إدارتها و يتكون الأمن السياسي من سياسة داخلية لإدارة المجتمع و التغلب على مشاكله، و سياسة خارجية لإدارة مصادر قوة الدولة للتأثير على المجتمع الدولي و سياسات الدول الأخرى لتحقيق مصالح الدولة. فالأمن السياسي بالنسبة للسياسة الداخلية للدولة يقتضي إستقرارها في إطار الشرعية الدستورية و توجيه تنافس القوى الحزبية و الإتجاهات السياسية لمصالح الأمة من خلال التعرف على الإتجاهات و القيم و الأفكار و السيطرة على الحياة السياسية و مدى قوة و تنظيم جماعات المصالح و مراكز القوى و الأحزاب السياسية و الدينية و العرقية و التعرف على الأهداف المعلنة و غير المعلنة لهذه التنظيمات، أما من ناحية السيادة الخارجية فهو نجاحها في تأمين متطلبات السيادة الوطنية و إحتياجات الدولة دون خضوعها لأية ضغوطات خارجية من خلال قدرة الجهاز الدبلوماسي و كفاءته على إستخدام عناصر قوة الدولة في تحديد الأهداف الوطنية و شرحها و تحقيقها، مع القدرة على إقامة علاقات إقليمية و دولية ناجحة تساعد على تخفيف الضغوط التي تتعرض لها الدولة¹.

أيضا تؤدي الإضطرابات الداخلية في الدولة و الصراع على السلطة إلى تدخل القوى الخارجية لتأمين مصالحها، مما يفقد الدولة إستقرارها السياسي ، و يهدد أمنها الوطني كما تتسبب الخلافات المذهبية و الإيديولوجية للأحزاب و القوى السياسية إلى تغليب مصالحها الذاتية على مصلحة الأمن الوطني. و يعد فقدان الدولة للقدرة على إتخاذ قرارها السياسي المستقل إحدى صور التهديدات السياسية و أكثرها خطرا ، مما يؤدي إلى التبعية السياسية خاصة في ظل النظام الدولي الجديد المستند للأحادية القطبية، حيث تمارس الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا كبيرة على العديد من دول العالم تطبيقا لسياستها المعلنة في الحرب على الإرهاب، مما جعل العديد من الأنظمة السياسية تتخذ قرارات سياسية غير مقبولة من شعوبها أدت إلى إتساع الهوة بين تطلعات الشعوب و ممارسات الأنظمة الحاكمة، ما قد يهدد سلامة

¹ المرجع نفسه ، ص 125.

هذه الدول، كما تحد عضوية الدولة بالأحلاف الخارجية من قرارها السياسي، الذي يجب أن يرتبط بقرار الحلف، و الذي غالبا ما يكون صادرا عن الدولة الأقوى فيه، و قد يضطرها إلى معاداة أحلاف و دول أخرى دون مبرر سوى تنفيذ سياسات الحلف، و قد يتطور الأمر بما يفقدها حريتها و مصالحها الحيوية.

و يمكن لمتابعي الأداء السياسي خلال تنفيذ سياسات الأمن الوطني للدولة أن يقيموا مهددات الأمن السياسي، من خلال رصد مؤشرات و مظاهر التهديدات و وضع أولويات لمواجهتها في خطط مرحلية. و تتمثل أهم مؤشرات ضعف السياسة الداخلية في مقاطعة التنظيمات السياسية و الحزبية للنظام السياسي للدولة و إنعدام الشعور بالإنتماء للوطن و الولاء للنظام السياسي و زيادة نفوذ جماعات الضغط و مراكز القوى على النظام الحاكم، و غموض الأهداف المرحلية و عدم إهتمام الدولة بتوضيحها، و ضعف نفوذ السلطة و إهدار هيبته، بينما تتمثل أبرز نقاط ضعف السياسة الخارجية في خسارة الدولة لعضويتها في المنظمات و الهيئات الدولية و توتر العلاقات و قطعها خاصة مع دول الجوار الإقليمي أو الدول الكبرى الفاعلة دوليا و فرض عقوبات على الدولة أو صدور قرارات إدانة لها، تعارض مع أهدافها و سياستها¹.

الأمن العسكري:

يعتبر هذا البعد من أكثر الأبعاد فاعلية و هو البعد الذي لا يسمح بضعفه أبدا، لأن ذلك يؤدي إلى إنهيار أمن الدولة، و يجعلها محل تهديدات قد تصل إلى وقوعها تحت الإحتلال الأجنبي أو إلغائها تماما و ضمها لدول أخرى، أو تقسيمها إلى دويلات أو إقتسامها مع دول أخرى كما قد تلجأ الدولة إلى دولة إقليمية أو عالمية كبرى لحمايتها، و هو ما يعني السماح لتلك الدولة الكبرى بانتهاك أمنها في عدة جوانب مقابل تأمينها من عدة أخطار²، فوجود القوات المسلحة القادرة على حماية الدولة يوفر قدرا من المصدقية لردع الدول الأخرى عن التعرض لمصالحها، و يتطلب هذا البعد إعداد قوات مسلحة عصرية و تتمتع بمضاعفة قدرتها على

¹ نفس المرجع ، ص 125.

² المرجع نفسه ، ص 126.

المواجهة المطلوبة لرد أي عدوان محتمل، ففقدرة الدولة العسكرية تزيد من قوة قرارها السياسي للتعامل مع مختلف التهديدات و العكس صحيح¹.

الأمّن البيئي:

إن تدهور البيئة الطبيعية بشكل مستمر من خلال تلوث الهواء و المياه و الإحتباس الحراري و التصحر، و كذا إستنزاف الثروات و الموارد البيئية، من بين أبرز المشكلات التي تواجه الدول في يومنا هذا، مما أصبح يستدعي حلولاً عالمية شاملة، بحيث تم عقد العديد من المؤتمرات و الإتفاقيات الدولية لحماية البيئة من مختلف الأخطار و الكوارث المحدقة بها نتيجة الحروب و تزايد الإجهاد البيئي، بسبب الإستغلال الغير عقلاني للثروات و التنافس على مناطق الطاقة و المياه، و إتساع حجم نشاطات التصنيع لدى الدول الكبرى، مما أصبح يفرض ضرورة الحفاظ على الثروات البيئية و ترشيد إستهلاكها، و البحث عن مصادر طاقات متجددة كفيلة بضمان مستقبل الأجيال المقبلة.

¹ المرجع نفسه ، ص 127 . ص 130.

المبحث الثاني: مفهوم التهديد الأمني و مستوياته

يشير مفهوم التهديد الأمني عموماً، إلى احتمال حصول العنف و الإعتداء بشكل وشيك سواء على الفرد أو الدولة، بحيث يكون هذا التهديد كلي أو جزئي، تتفاوت درجته حسب طبيعة مصدره، و مستوياته و حجم تأثيره، كما ينذر بوقوع الخطر، و هو ما تنطرق إليه الدراسة في هذا المبحث.

المطلب الأول : تعريف التهديد الأمني و مستوياته

هناك عدة مفاهيم و تعريفات حول التهديد الأمني، حيث إرتبط مضمونه بالساحة الدولية و بمفهوم الأمن، وهذا ما سيتم تناوله بمعرفة مفهوم التهديد الأمني ومستوياته.

يشير المعنى اللغوي للتهديد Menace حسب معجم Le petit Robert إلى الطريقة التي يرسم بها الرعب على وجه شخص ما مع وجود النية لجعله يخشى الأذى التي أريد إلحاقها به.¹ أي أن التهديد مرتبط بالجانب العسكري، والغزو والتسلح، من خلال تخويف و مس الشخص بالأذى العسكري.

أما التهديد باللغة الإنجليزية هو Threat، أما في اللغة اللاتينية Truere التي ترادف معنى الدفاع، وهو تصريح أو تعبير عن نية لإبداء أو تدمير أو معاقبة، وهذا دليل على الخطر أو الأذى أو الشر.

فالتهديد في اللغة، هو كل مهدد محتمل الوقوع ، و إمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان ، و يأخذ الخطر مدلولاً عندما يتصل بعلاقة ما، مع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات والتهديد هنا يدل على أنه المشكلة والصعوبة التي تواجه الدولة، و تحد و تعيق من تقدمها أمام تحقيق أمنها و استقرارها و مصالحها الحيوية أو الذاتية. و يصعب تجنبها أو تجاهلها. فالتهديد الأمني هو: " مجموعة الأخطار التي تحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة

¹ Le petit Robert dictionnaire alphabetique et analogique de la langue Francaise,edition Firmin pidol S.A paris,1979.p20.

و غير المباشرة وتداعياته متنوعة على البلدان المجاورة التي هي ليست وضع ملائم للتعامل مع التحديات¹

بمعنى هو إرادة إلحاق الضرر بفاعل فرد أو دولة، ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير الخوف للطرف المههد.

كل هذه التعريفات تشير إلى، أن التهديد الأمني يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، أي أن هناك تهديد ناتج عن القوة العسكرية واستخدامها بفعل الأسباب الحقيقية دون اللجوء إلى حل النزاع أي إستعمال القوة العسكرية، أو وجود الخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود مظاهر مرئية وهذا بالطريقة غير المباشرة.

و هناك ثلاثة أنواع من التهديدات وهي :

- **التهديدات الفعلية:** أي وقوع التهديد فعلا أي تعرض الدولة لخطر واستخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد باستخدامها .

- **التهديدات المحتملة:** تعني وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون الوصول إلى مرحلة إستخدام القوة العسكرية لحل النزاع، أي بمعنى أن الأمر في النهاية يخضع لإرادة صانع القرار، بالرجوع إلى الأحداث التاريخية مع الطرف المههد أو الأحداث الحاصلة لحظة شعورهما بالتهديد.

- **التهديدات الكامنة:** و هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود الأسباب الظاهرة منها على السطح².

¹ ليندة عكروم، " تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين الدول شمال و الجنوب المتوسط "، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009، ص 25.

² يوسف الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، (ليبيا، د.س.ن)، ص 50 . ص 51.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأمن و التهديدات الأمنية الجديدة.

أولا :المقاربة الواقعية (Réalisme Approche):

ينطلق الواقعيون في تحليلهم لمفهوم الأمن من اعتبار أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وهذا ما يجعل مسألة توفير، وضمان الأمن هو من ضمن اختصاصات وصلاحيات الدولة دون غيرها من الفواعل الأخرى، بحيث يربط الافتراض الواقعي الدولاتي التمرکز الأمني Stato-Centrique في إطار وطني ضيق National Security ويركز فقط على حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية، في نظام دولي يتميز بالفوضى Anarchie و غياب سلطة على تنظيمه، كما تعمل على هيكله القواعد القانونية التي تحمي الدول من الإعتداءات الخارجية، فان الدول مضطرة للاعتماد على نفسها باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها¹. أي أن الواقعية لا تعتبر الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية فقط، بل وأيضا الفاعل الوحيد القادر على تحقيق الإستقرار الدولي والأمن الداخلي.

و حسب الواقعية، فإن طبيعة العلاقات الدولية، حسبما يراه المفكر السياسي ريمون أرون Raymond Aron هي التي تعطي للفاعلين أي الدول الحق الشرعي والعاقل لإستعمال القوة والعنف وهي الوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية السائدة².

¹ Dario Battistella ,Théorie des Relations internationales ,paris: pressede science politique,2003p306.

² Jean. Jacques Roches,Théories des relations internationales 04 ، edition paris montchritien 2001p 36

و يرى أيضا كنهث والتز Kenneth Waltz، أنه في ظل فوضى النظام الدولي يصبح الأمن هو الهدف الأسمى للدولة، و سيدفع هذه الأخيرة إلى السعي لأهداف أخرى، مثل الهدوء عندما تتأكد أن بقائها مضمون¹.

يعتقد الواقعيون أن توفير الأمن، هو ما تقوم به الدول من أجل التأهب للإستعدادات العسكرية مثل شراء الأسلحة. كما يربطون الأمن بالقوة. و ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية بمعنى أن المفهوم التقليدي الواقعي للأمن يركز على أمن الدولة دون الحديث عن الفواعل الأخرى كالأفراد أو الجماعات. بحيث تنظر الواقعية إلى الناحية العسكرية مما يحصر مفهوم الأمن في نطاق ضيق يركز على تدافع الدول في زيادة قدرتها على امتلاك وتطوير الجانب العسكري وهو ما يتوافق مع العملية الفوضوية للنظام فهنا يركز الواقعيون على الناحية التنافسية للدول و تسعى للحصول على النفوذ إضافة إلى إرساء قواعد الأمن باستخدام القوة.

ويمكن إجمال المسلمات التي إنطلقت منها الواقعية الكلاسيكية في النقاط التالية:

- أ - أن الأخلاق ليست المحدد للسياسة وذلك أن المبادئ غير متطابقة مع العمل السياسي.
- ب- إعتبار التاريخ مخبر لدراساتهم و لذلك فإنهم يعتبرون النظرية السياسية نتاجا للتجارب التاريخية.
- ج- أن السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة غير قابلة للتغيير.
- د- أن الفوضى في النظام الدولي ناتجة عن غياب مبدأ أخلاقي، لكن هذا الحق يسقط بالنسبة للدولة²

¹ عمار حجار، " السياسية الأمنية الأوروبية اتجاه المتوسط"، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم

السياسية في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جوان 2002)، ص 48.

² عبد الناصر جندي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر ، دار الخلدونية 2007)

ثانيا : المقاربة الليبرالية (Libiral Approche):

تمتد أفكار الليبراليون إلى عصر التنوير وتسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول عن طريق تشجيع دور المؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول. فالليبرالية تقدم نظرة متفائلة لطبيعة العلاقات الدولية من خلال سعيها إلى تطوير التجارة وتنمية الديمقراطية من أجل الحد من النزعة التنافسية للدول إذ يرى الليبراليون أن حالة اللأمن توجد وتزايد عندما لا تضبط الفوضى. غير أنه يمكن التحكم في هذه الفوضى والتقليل من نزاع الدول، نحو الحروب عن طريق توسيع مفهوم الأمن إلى عوامل مؤسسية إقتصادية وديمقراطية، لأن هذه الأبعاد تعتبر أكثر تحديدا للأمن، وهو الأقدر على تحقيق السلم من المتغيرات العسكرية من جهة أخرى. ويعتقد الليبراليون بإمكانية الحد من النزاعات الدولية ، بسبب إنسجام القيم والمصالح بين الدول. مما يجعل قضية الأمن في النهاية معطى مشترك، و هي الفكرة التي تطورت مع أصحاب نظرية السلام الديمقراطي. كما سنرى ذلك من خلال التجديدات التي طرحتها المقاربة الليبرالية بعد الحرب الباردة¹

بحيث إرتبطت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات مايكل دويل Doyle Michal و بروس راست Bruce Russt، و تتخذ هذه النظرية من إيمانويل كانط 1795 فكرة السلام الدائم بحيث ركزت على الناحية الأمنية وتشجيع تطبيق ليبرالية المؤسسات والسياسة الأمنية، وهدفها على المدى الطويل نشر الليبرالية. أما المدى القصير، فإنه يجب حماية الليبرالية، ومنه تكوين السلام بتشجيع الأنظمة الديمقراطية، والاحترام العالمي لحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني²

¹ فريال منايفي، " الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي إنعكاساتها على الأمن الجزائري "

رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2010-2011 ، ص 21.

² خديجة بركة، " السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية " ، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر

بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2013-2014)، ص 19.

ثالثا: المقاربة النقدية

ترتكز على استمرار الدولة في الحفاظ على الأمن، في حين أصبح المجال الإقتصادي والبيئي أهم من الجانب العسكري، فقد ركزت المقاربة النقدية على فهم وإدراك جديد يحل مكان التصورات التقليدية لمفهوم الأمن بمعنى مقاربة التقليدية وأن بنية الاجتماعية تتألف من مفاهيم ذاتية بين الأفراد كما قال روبرت إسكندر، أي أنها قامت بتوسيع مفهوم الأمن ، ويشمل أبعاد إجتماعية حدثت في الفترة الأخيرة ، بحيث توسع مفهوم الأمن وتعمقت أبعاده في كل مستوياته¹ كما ركزت المقاربة البنائية على الأمن المجتمعي ، باعتباره يبني المصالح بين الدول و يحقق بذلك الأمن الثقافي، ويتعين على الدول تحقيق الأمن من خلال المجتمع، و ليس القوة. و تجدر الإشارة إلى أنه توجد العديد من النظريات المفسرة للأمن من بينها: نظرية القوة، نظرية الاقتصاد القوي، نظرية الأمن الإقليمي...

و ما يمكن إستنتاجه مما سبق أن مفهوم الأمن:

- 1- إنتقل من الدولة ذات السيادة إلى الإنسان و الفرد.
- 2 - لا يمكن فهم الأمن و تعميمه إلا بالعلاقات الإنسانية والإجتماعية.
- 3 - قد يغير من طريقة التفكير بخصوص العلاقات بين الدول ، مما يؤدي إلى الأمن العالمي.
- 4 - يساهم في حل النزاعات و تجنب الحروب ، في ظل وجود بيئة أمنية مبنية على مفهوم الجماعة الأمنية.

فالمقاربة النقدية جاءت لنقد الأطروحات التقليدية من خلال التركيز على التفاعلات

الأمنية الجديدة و العالمية وخصوصا البيئة الأمنية العربية تحديدا التي أفرزتها العولمة.²

¹ محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة ، منشأة معارف، 1985) ، ص 5.

² مريم قروشي، " الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة الواقع والأفاق" ، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر

بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2013 – 2014)، ص 68 . ص 71.

رابعاً: مقارنة الأمن الإنساني

في أعقاب نهاية الحرب الباردة، تضاعفت التحديات الداخلية و الخارجية التي تواجه سلامة الدول، فمن الخارج وجود عدة تحديات منها الإرهاب الدولي وتفشي الأمراض والأوبئة وتجارة المخدرات. هذا من المفهوم التقليدي للأمن. أما من الداخل فقد جاء إنتشار الفقر والبطالة والحروب الأهلية و النزاعات الطائفية، ليبرز دور الدولة في تأمين الحياة للمواطنين و حماية سلامة الدولة، وهذا ما أدى إلى تحول الإهتمام بمفهوم الأمن الإنساني، الذي تم طرح مفهومه خلال فترة حرب الباردة، وحيث يركز على الأفراد والمجتمعات بدلاً من الدول، كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافياً لتحقيق بقاء البشر. و الأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن بقاء الأفراد جزء مكمل لتحقيق الأمن العالمي.¹

كما يركز على متطلبات تحقيق الأمن الإنساني، وذلك لبعض القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعي، و تقوم مقارنة الأمن الإنساني على أبعاد هي :

1- **الأمن الاقتصادي Economic Security**: وهو أحد دعائم الأمن الإنساني، و يتمثل

في مستوى ملائم للدخل الشخصي والحد من مشاكل الامن الاقتصادي وهي أكثر خطورة في الدول النامية منها الفقير.

2- **الأمن الغذائي Food Security**: وهو أن يحقق الإستقرار النفسي مع وجود لقمة

عيشه التي يتطلبها الإنسان في يومه .

3- **الأمن الصحي Health Security**: وهو الحاجة إلى تقديم الرعاية الصحية الضرورية

وهذا لتلبية حاجات الإنسان مع تطوير الخدمات الصحية له².

¹ عزة حسن سليمان مساعد، الأمن الإنساني بين الصراع الدولي المعاصر - القيم الخلفية : دراسة تحليلية نقدية لنماذج

ممثلة للوجود الانساني والقيم، (الإسكندرية، مكتبة الوفاء، 2000) ، ص 38.

² نفس المرجع ، ص 38.

- 4- الأمن البيئي **Environmental Security**: و هو حماية الأفراد من الطبيعة بحيث يكون التفاعل السلمي بين الإنسان و بيئته و حمايتها من المخاطر.
- 5- الأمن الفردي **Individual Security**: وهو حماية الفرد ضد الاعتقال وهذا لضمان حرياته وفقا لقانون المنصوص عليه¹.
- 6- الأمن الجماعي **Collective Security**: هو الحفاظ على كيان الدولة وشرعيتها سواء إقليميا أو محليا وأن الأبعاد السابقة الذكر تشير إلى تحقيق حالة الطمأنينة لدى الإنسان في جوانب حياته المختلفة وتوفير الإمكانيات والقدرات، و فيما يتعرض له الأفراد والجماعات لان الإنسان مركز كل شيء ، ويعتبر السيادة الوطنية لان الفرد يعد سبب وجود الدولة²

¹ لدمية فريجة ، " إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة - الهجرة غير الشرعية نموذجاً " ، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2009 – 2010 ، ص 9.

² خديجة عرفة محمد أمين، الامن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، (الرياض ، مركز الدراسات والبحوث ، 2009) ، ص 32.

نظرية الأمانة - Securitization Theory :

تعتبر الأمانة Securitization من المفاهيم الأساسية المتداولة بكثرة في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما جعل بعض المختصين يعتبرها نظرية مهيمنة - Mainstream في الدراسات الأمنية، ويرجع الفضل بشكل عام في بناء مفهوم ونظرية الأمانة إلى مدرسة كوبنهاغن - Copenhagen للدراسات الأمنية وبشكل خاص إلى الأستاذين أولي ويفر - Ole Wæver وباري بوزان - Barry Buzan.

ففي نهاية ثمانينات القرن المنصرم حول الأبعاد الخطابية للأمن، والذي قام بتطويره أولي ويفر - Ole Wæver لاحقاً بالإشتراك مع الأستاذ باري بوزان - Barry Buzan و باقي فريق معهد كوبنهاغن للدراسات الأمنية، وتظهر النظرية على أنها توليف بين النظرية البنائية وبين الواقعية الكلاسيكية، وقد تم تداول هذا المصطلح من خلال الدراسات البنائية في العلاقات الدولية.

فقد كان لنهاية الحرب الباردة تأثيراً بالغاً على الدراسات الأمنية، حيث أثبتت فشل أو محدودية التصورات التقليدية المتمثلة أساساً في التصور الواقعي المرتكز على أمن الدولة، والذي يتحقق بالقوة العسكرية، ولكن مع بروز تهديدات جديدة - صادرة في أغلب الأحيان من داخل الدولة - لم تعد القوة العسكرية وحدها تكفي.

حيث أن الأمانة - Securitization، كمصطلح متداول في العلاقات الدولية، يعني قيام الفاعلين في الدولة بعملية تحويل المواضيع إلى مسائل أمنية، وهي نسخة معقدة من التسييس Politicisation تسمح بإستخدام معاني إستثنائية بإسم الأمن، والقضايا التي تؤمن لا تمثل بالضرورة قضايا أساسية لبقاء الدولة، بل ربما تمثل قضايا متعلقة بمشكلة وجودية تمس الأفراد و هي عملية موجهة لمفهوم الأمن، تقف على النقيض من المقاربات المادية للدراسات الأمنية.¹

¹ ضحى هوام، نظرية الأمانة ، على الرابط: www.encyclopedia.org ، يوم : 2019/03/06 على الساعة: 22:30.

وقد إرتكزت المقتربات الكلاسيكية للأمن على المعطيات المادية للتهديد وبما فيها توزيع القوة و القدرة العسكرية والقطبية، بينما تدرس الأمانة كيفية تحول بعض القضايا من فاعل إلى مشكلة أمنية ، ثم إتخاذ هذا كذريعة لإستخدام التدابير الإستثنائية لحلها. ولكي يكون فعل الأمانة أكثر نجاحاً، يجب أن يكون أكثر قبولاً بين الجماهير، بغض النظر إذا كان موضوع المشكلة تهديداً حقيقياً أم لا.

وكما يقول تيري براسبينين بالزاك - Thierry Braspening-Balzac : "الأمانة هي ممارسة تحكمها القواعد نجاحها لا يعني بالضرورة إعتماها على وجود تهديد حقيقي، بل بالقدرة الإستطرادية ، لمنح دفعة تقدم الجانب العام للقضية" ، حيث يقول بوزان " الأمانة ليست مجرد تحركات أمنية بل تصبح من خلالها القضايا مؤمنة عندما يتقبلها الجمهور." والجمهور قد يأخذ عدة أشكال منها: التقني، البيروقراطي، العام، وصناع السياسات والعديد من الجماهير المختلفة التي تؤدي وظائف مختلفة من خلال تقبلهم للأمانة.

و يرى وييفر، الذي يعتبر من رواد مدرسة كوبنهاغن أن هذا المفهوم أخذ من الأنظمة المصرفية و حول إلى العلاقات الدولية، ونقطة البداية في الأمانة هي نظرية "الفعل الخطابى" وتدرس الأمانة من خلال تحليل الخطاب لتقديم شئ ما كتهديد وجودي، حيث يقول بوزان: "الأمانة ليست مجرد تحركات أمنية بل تصبح من خلالها القضايا مؤمنة عندما يتقبلها الجمهور".¹

و هناك أسئلة أساسية واجب طرحها بخصوص المسائل الأمنية من خلال هذه النظرية هي:

- 1- لصالح من تعد مسألة معينة أمنية وبالعلاقة مع من؟
 - 2- من يستطيع أن يؤمن وماذا يؤمن؟ وتحت أي شروط؟
- فالأمن بذلك مسألة حوارية، تحتوي على ثلاثة مكونات أساسية:
- إدعاء تهديد البقاء وتطلب إجراءات إستثنائية.
 - تبني الفعل المستحيل.

¹ ضحى هوام، نفس المرجع.

- التأثيرات على العلاقات بين الوحدات المتأثرة بانتهاك القواعد.

و ترى مدرسة كوبنهاغن، أنه لدراسة عملية الأمانة ، ينبغي أن ندرس الخطاب السياسي والنخب السياسية، غير أن منظري مدرسة باريس، يرون أن الأمر لا يتعلق بالخطب السياسية و يرون أن الأمر لا يتعلق بالخطب السياسية الناجحة التي تحصد قول وموافقة الجمهور فقط ولكنها تتعلق بشكل أكبر بالقرارات والبنى البيروقراطية التي تشكل نمط السياسة اليومية خاصة الأنماط الفيبرية - Weberian Routine المتعلقة بالترتيب وإدارة الموارد وبإستخدام التكنولوجيا خاصة تلك المتعلقة بالتواصل والرقابة عن بعد من خلال قواعد البيانات وسرعة تداول المعلومات.

كما تبين مدرسة كوبنهاغن إطاراً نظرياً عبر مجموعة محددة من النصوص ، التي أتبعها خلال تسعينيات القرن الماضي وما يدخل في تميز وتأسيس برنامج البحث لمدرسة كوبنهاغن هو المفهوم الفرعي للأمن بين القطاعات الخمسة للأمن (عسكري، سياسي، إقتصادي، مجتمعي وبيئي).

و ترى هذه النظرية أيضاً، أن لعملية الأمانة أربعة عناصر تقوم عليها:

- 1- الفاعل/ العنصر المؤمن: هو ذلك الكيان الذي يصنع الفعل أو الحركة المؤمنة/ة .
- 2- التهديد الوجودي: هو الموضوع المعرف على أنه يمثل ضرراً محتملاً.
- 3- الموضوع المرجع: هو الموضوع أو الفكرة المعرضة للتهديد والذي يحتاج إلى حماية.
- 4- الجمهور: وهو هدف الخطاب/ الفعل المؤمن والذي يجب إقناعه بخطورة قضية ما..وتقبلها على أنها تهديد أمني.¹

حيث أن ، أمانة موضوع معين لا يعني بالضرورة أنه يهدد جوهر بقاء الدولة المعنية، ولكن يعني أن شخصاً ما قد نجح في جعل موضوع ما مشكلة وجودية؛ مثال على عناصر عملية الأمانة: بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 علت أصوات منادية بدحض الإرهاب خاصة من داخل الولايات المتحدة، فكان الفاعل المؤمن هم صانعي السياسة في الولايات المتحدة، التهديد الوجودي هو الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل (في العراق مثلاً)، أما الموضوع المرجع

¹ ضحى هوام، نفس المرجع.

فهو أمن أمريكا القومي، الجمهور: الشعب الأمريكي والمجتمع الدولي. وقد إتخذت أمريكا ذلك ذريعة لإجتياح العراق.

و قد حدد كل من باري بوزان وأولي ويفر وجاب دي وايلد خمس قطاعات للأمن وهي:

1- الأمن العسكري : يعني قدرة الدولة القومية على الدفاع عن نفسها و/ أو ردع أي عدوان عسكري كما يعبر الأمن العسكري عن قدرة الدولة القومية على تنفيذ خياراتها السياسية بإستخدام القوة العسكرية، ويعتبر مصطلح "الأمن العسكري" مرادفا لمصطلح " الأمن " في كثير من إستخداماته، إذ أن أحد تعريفات الأمن الواردة في قاموس العسكرية والمصطلحات المتعلقة بها تشير إلى أنه: " حالة تنتج عن وضع التدابير الوقائية التي تضمن حالة من الأمان ضد الأعماب أو التأثيرات العدائية والحفاظ عليها"

2- القطاع السياسي: هو الدفاع ضد أي شكل من أشكال القمع السياسي، تهتم بما إذا كان الناس يعيشون في مجتمع يكرم حقوقهم الإنسانية الأساسية.

3- الأمن الإقتصادي: هو شرط الحصول على دخل ثابت أو مصادر أخرى لتأمين المستوى الأدنى من الحياة.

4- الأمن المجتمعي: هو مفهوم طورته مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية التي تشير إلى قدرة المجتمع على الإستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة والفعالية.

5- الأمن البيئي: يدرس الأمن البيئي التهديدات التي تشكلها الأحداث والإتجاهات البيئية للأفراد والمجتمعات أو الدول، وقد تركز على تأثير الصراع البشري والعلاقات الدولية على البيئة أو على كيفية تعامل المشاكل البيئية مع حدود الدولة.¹

¹ضحى هوام، نفس المرجع.

و قد تم توجيه إنتقادات لنظرية الأمانة "كمدرسة" للعلاقات الدولية، بسبب إفتقارها إلى فائدة عملية، على عكس المدارس الأخرى للعلاقات الدولية مثل: الليبرالية أو الواقعية، والتي يمكن أن توفر إطاراً أو أساساً لفهم كيفية إجراء الدبلوماسية الدولية. إضافة لكونها نظرية أقرب إلى أنها ملاحظة مثيرة للإهتمام من كونها نظرية يمكن إستخدامها بطرق عملية من قبل الفاعلين السياسيين.¹

و يمكن القول أنّ الأمانة هي أداة مهمة لدارسي العلاقات الدولية، إذ تتنافس هذه النظرية النظريات التقليدية للأمن ، والتي تركز بشكل مفرط على أمن الدولة بدلا من مواضيع مرجعية أخرى. وتبني الأمانة إطارا للتحليل يتضمن تحدياً لهيمنة الأفكار التي إستحوذت على عالمية وموضوعية الأمن.

كما تذكرنا نظرية الأمانة، بأنّ الأمانة ليست فعلاً محايداً ولكنها فعل سياسي من صنع السياسيين وصانعي القرارات والخطابات، و منه يمكننا أن نبحت عميقاً ونحقق في مختلف القضايا التي تنعدم فيها الأمانة في العلاقات الدولية.

¹ضحى هوام، نفس المرجع.

خلاصة الفصل:

ما يمكن إستنتاجه في هذا الفصل هو :

أن المقاربات التقليدية لمفهوم الأمن ركزت على القوة العسكرية للدولة للحفاظ على أمنها وإستقرارها وبقائها، لأن الأمن ضده الخوف. و هو ما تم التطرق له من الناحية الإسلامية واللغوية و الإصطلاحية عند المفكرين العرب والغربيين، لذا فهو بصفة عامة يتلخص في حماية الدولة من التهديدات الخارجية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أما مفهوم الأمن من الناحية الحديثة فهو أوسع من ذلك بإعتباره يشمل عدة مجالات منها: الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية والإيديولوجية، فهو يحافظ على أمنها، وذلك من خلال مستوياته، خاصة الأمن الداخلي الذي يحافظ على إستقرار البيئة الداخلية ، أما الأمن الخارجي فهو أوسع من ذلك لأنه يوفر حماية لكيان الدولة من التأثيرات الخارجية ومن مختلف التهديدات.

كما أن الأمن من جهة أخرى، يعنى بالمحافظة على الدولة من العدوان ، وهو أمر صعب في ظل الأطماع والتنافس الكبير بين الدول من أجل تحقيق مصالحها، بما يخلق مفهوم التهديد الذي ينطوي على الخطر أو الأذى و الشر على الأفراد والمجتمعات ، وهو ناتج عن القوة العسكرية. أي أن التهديد يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من خلال المقاربات المفسرة للأمن الحديثة والتقليدية ، وكذا مقارنة الأمن الإنساني، التي تفسر الأمن من عدة جوانب.

الفصل الثاني

الجزائر و مواجهة التهديدات الأمنية

بعد 2011

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية بعد 2011.

تمهيد:

تحتل الجزائر مكانة إستراتيجية على الساحة الإفريقية و المغاربية، بفضل موقعها الجغرافي، و ما تحتويه من طاقات و موارد طبيعية و بشرية، تسعى من خلالها إلى ضمان تحقيق تنمية شاملة على المستوى المحلي، بما يحفظ إستقرارها و يساهم في تعزيز أمنها في مختلف المجالات، غير أن ذلك يبقى رهين قدرتها على مواجهة مختلف التهديدات و المخاطر على الصعيدين الداخلي و الخارجي، من أجل بلوغ الأهداف المسطرة لذلك.¹

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للجزائر.

تعد الجزائر قلب المنطقة المغاربية و نقطة وصل بين مختلف أطرافها، كما تمثل جزء من عمق القارة الإفريقية عبر صحرائها ، بحكم مساحتها و إمتداد حدودها البرية ، حيث تشكل الجزائر منطقه تقاطع بين الغرب والشرق من جهة وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى بالإضافة إلى دورها المحوري في الحفاظ على إستقرار دول الجوار، والمساهمة في حل الأزمات المختلفة بالطرق الدبلوماسية، من خلال إقتراح حلول متوازنة، تتماشى وطبيعة المسائل المطروحة، الأمر الذي جعلها تلعب دورا دبلوماسيا هاما على الساحة الإفريقية، بفضل موقعها و إمكاناتها الطبيعية، و في نفس الوقت محل تهديدات أمنية مستمرة، نظرا لهشاشة الدول المحيطة بها، و وقوعها في منطقة تجاذب حول المصالح الإقتصادية من قبل الدول الكبرى.

فالجزائر بوابة منطقة المغرب العربي بشكل ممتاز، إذ سميت لفترة طويلة بالمغرب الأوسط. وقد ساهمت مساحتها الشاسعة (42,39 % من مساحة المغرب العربي كليا 19 مرة مساحة تونس و 5 مرات مساحة المغرب الأقصى، ومرتين مساحة ليبيا)، وطول حدودها البرية (6343 كلم²)، تربطها بكل الدول المغاربية شرقا وغربا وجنوبا، كما أن إمتداد ساحلها (1200 كلم) على أكبر جزء من الضفة المغاربية للبحر الأبيض المتوسط بعد ليبيا جعل منها نقطة وصل مع القارة الأوروبية شمالا عن طريق البحر المتوسط ، وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي (1000000 كلم²) الغنية بالموارد الطاقوية و المنجمية

¹ قروشي، مرجع سابق، ص 68.

من إحتياطات الغاز والبتروول و الحديد، اليورانيوم، الذهب، إلى جانب كونها منطقة جذب سياحي في حالة إستغلالها بشكل مناسب. فهي بلد منتج للنفط في منطقة المغرب العربي بعد ليبيا، بحيث تصنف في خانة الدول البترولية المتوسطة، التي تكون فيها للثروة البترولية أهمية كبيره في تنمية المجتمع.

كما أنها تقع في منتصف الساحل الإفريقي الشمالي، فيما بين تونس وليبيا من جانبها الشرقي والمغرب من جانبها الشمالي الغربي، و لها حدود برية أخرى مع كل مالي وموريتانيا والنيجر، وتمتد أراضيها الشاسعة على أكثر من 2.3 مليون كلم²، على 18 درجة عرضية ما بين دائرة العرض 19 جنوبا و 37 شمالا، وتمتد فيما بين خطي طول 83 غربا و 12 شرقا وتطل على البحر المتوسط بجهة ساحلية طويلة تزيد على 1200 كلم، بينما تتوغل جنوبا باتجاه قلب إفريقيا الصحراوي لمسافة تزيد عن 3000 كلم، ومن هنا يظهر أثر هذا الموقع ما بين البحر المتوسط في الشمال والصحراء في الجنوب على خصائصها الطبيعية خاصة من ناحية التنوع المناخي.¹

كما يعد موقع الجزائر ذو أهمية إستراتيجية بإعتباره جسر إتصال ومحور إتقاء بين أوروبا وإفريقيا ، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط ، و ممرا حيويا للعديد من طرق إتصال عالمية برا وبحرا وجوا، فمن الناحية الجغرافية و الإقليمية ، يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفعالة و المؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول يتعلق بالهوية والإنتماء بمحوريه المغاربي، حيث مثلت الجزائر قلب المغرب العربي الكبير و مركزه الاقتصادي والبشري، والمحور العربي الإسلامي وهو محور الإنتماء للحضارة العربية الإسلامية ، التي شكلت شخصية الدولة الجزائرية تاريخيا و حضاريا، وجعلت منها رافدا للتواصل و الإثراء مع العالم العربي والإسلامي والبعد الثاني هو التفاعلات الإقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية ويتميز بمحورين:²

¹ مريم قروشي، المرجع نفسه ، ص 69 . ص 70 .

² عزة حسن سليمان مساعد، مرجع سابق، ص 38.

الأول/ المحور المتوسطي: حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزء من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة ، و لا زالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، وأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي في المناطق الحساسة في السياسة العالمية، وقد تدعم هذا البعد حديثا، بفضل ربط مناطق الإستهلاك الرئيسية في أوروبا بحقول الغاز الطبيعي الجزائري، عبر أنابيب عابرة للبحر الأبيض المتوسط، إثنان إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية وثالث إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب. وهناك الثالث يربط حاسي مسعود بإسبانيا عبر قرطاجة.¹

والثاني المحور الإفريقي: من خلال توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا، و ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي و دعم وسائل الإتصال و ربطها مع دول الجوار الإفريقي، و إزدادت فعالية هذا المحور بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي نشط العلاقات التجارية والبشرية . وتشكل هذه المحصلة الدور الريادي للجزائر على مستوى العالم النامي في الميدان السياسي والإقتصادي و أهم المعالم في تكوين المكانة الجغرافية للجزائر، و من ثم تحديد وزنها الإقليمي و الدولي.

وعلى الصعيد الاقتصادي يحتل الناتج المحلي الجزائري الخام المرتبة الأولى على المستوى المغربي ، وقد ساهمت المكانة الاقتصادية الجزائرية العالمية (المرتبة الخامسة عالميا كأكبر مصدر للغاز والسابعة عشرة كأكبر مصدر للبتترول، وثقلها السكاني (ب 40 مليون نسمة) في تعزيز الريادة الجزائرية مغاربيا، و في شرعنة الطموح الجزائري في تزعم المغرب العربي.²

¹ قروشي، مرجع سابق، ص 71.

² عزة حسن سليمان مساعد ، مرجع سابق ، ص 38.

وقد أثرت هذه الخصائص (السكان، الطاقة والمساحة) على الأمن والعقيدة الأمنية للجزائر فمن جهة أثر الثقل الجيوإستراتيجي للجزائر، و وقوعها في نقطة تقاطع المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفاً على كل الجهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول الحدود البرية والبحرية، مما جعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية من تفاعلات وتحولات، فمكانة الجزائر و ثقلها الجيوسياسي يجعلان منها محل إهتمام كبير في منطقة المغرب العربي.¹

المطلب الثاني: تشخيص و رصد أبرز التهديدات الأمنية للجزائر.

أولاً: التهديدات على المستوى الداخلي

تشهد الدولة الجزائرية العديد من التهديدات الداخلية، و تتجلى هذه التهديدات في المظاهر

التالية:

أ - الإرهاب و الجريمة المنظمة:

شكل موضوع الإرهاب و الجريمة المنظمة تهديداً بالغ الخطور على الأمن القومي الجزائري، من خلال ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل، بعد أن عملت التنظيمات المسلحة على ربط علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا ، وصارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) ، من أجل دعم و تمويل نشاطها، الذي إمتد منذ فترة التسعينات من القرن الماضي. وهذا " ما جعل الجزائر تضع مسألة الحرب على الإرهاب ، وتحييد الجماعات المسلحة بشتى الطرق و الوسائل على رأس أولوياتها، وتنزل إلى هذه المعركة معززة بقدر هائل من الوسائل المادية والتقنية و البشرية أتاحت اليوم لمسؤوليها السياسيين وقياداتها الأمنيين أن يتحدثوا على نصر ساحق على الإرهاب و قدرة كبيرة على محاصرة الجريمة المنظمة المرتبطة عضويًا به ، والتي حاولت إستغلال شساعة الخارطة الجزائرية و تشعب تضاريسها و إتساع صحاريها لتمد جسوراً بين أوروبا

¹ مساعد، نفس المرجع ، ص 38.

و القارة الإفريقية لتشكل تهديدا صلبا عابرا للقارات، يتحالف بشكل واضح بين الجريمة المنظمة و تجارة السلاح والعمليات المسلحة ذات الطابع النوعي.¹

و تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالإتجار بالمخدرات و الهجرة الغير شرعية تهديدا جديدا للأمن الجزائري، والذي يتطلب إستراتيجيات شاملة، قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، إقتصادية، إجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون) وضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها، مع انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب شساعة حدودها الجنوبية ، و تسلل المهربين والعناصر الإرهابية من دول الجوار، في تزايد التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي الكوكايين ، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان وكذا الأقراص المهلوسة ، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والإتجار بها على الأمن الجزائري.²

¹ بوحنية قوي، الجزائر و التهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، (الأردن ، دار حامد للنشر و التوزيع ، ط1، 2017)، ص 69.

² أي نشاط عدائي تقوم به جماعات معادية ، يتسبب في تبعات غير محمودة العواقب. لمزيد من الإطلاع راجع: مركز الدراسات و البحوث العلمية ، الأمن النووي: جامعة نايف العربية

وتشهد الجزائر مشكل أمني حقيقي على حدودها مع المملكة المغربية ، بسبب شبكات تهريب المخدرات والوقود والمواد الغذائية التي تدعم الحكومة الجزائرية أسعارها، ليتم بيعها في الأسواق المغربية. وهو ما دفع السلطات الجزائرية لإطلاق مشروع " نظام المراقبة الإلكترونية" بهدف تأمين حدودها البرية مع المغرب من جهة، ومن جهة أخرى نجد الخطر الإرهابي الذي أضحى هاجساً أمنياً و خطراً كبيراً ، لاسيما بعد حادثة تيفنتورين سنة 2013 ، والذي شاركت في تنفيذه مجموعة إرهابية مكونة من 32 فردا و من أكثر من 08 جنسيات أوروبية و مغاربية خلفا 37 ضحية من مختلف الجنسيات. هذه الحادثة ذات الأبعاد الدولية ، و في قراءة لها يمكن القول أنها كانت عملية غير مسبوقه في نشاط الجماعات الإرهابية بالجزائر، حيث و بتاريخ الأربعاء 16 جانفي 2013 على الساعة الخامسة صباحاً، قامت مجموعة إرهابية مدججة بالسلاح ، وصلت على متن ثلاث سيارات بمهاجمة حافلة كانت تقل حوالي 19 عاملاً أجنبياً من مجمع إنتاج الغاز بتيفنتورين، مرفوقين بعناصر من الدرك الوطني ، كانت متوجهة نحو مطار عين أمнас. و قد أسفر هذا الإعتداء على مقتل شخصين (جزائري و بريطاني) و جرح 06 أشخاص (4 جزائريين، بريطاني و نرويجي)، بعد ذلك قامت المجموعة الإرهابية باقتحام قاعدة الحياة التي تبعد ب 03 كلم، وكذا منشأة معالجة الغاز (أول عملية من هذا النوع تحدث في الجزائر)، حيث تم إحتجاز 41 رهينة أجنبية من جنسيات مختلفة (من بينهم أمريكيين و فرنسيين و بريطانيين و يابانيين)، وسط تبادل لإطلاق النار مع قوات الجيش الوطني الشعبي¹.

¹ بوحنية ، نفس المرجع ، ص 69.

ب - التعددية الإثنية و المذهبية:

تمثل النزاعات الإثنية والمذهبية تحديا حقيقيا لإستقرار الجزائر، بحيث تؤثر سلبا على وحدة وتماسك النسيج الوطني للبلاد، لا سيما أن مثل هذه النزاعات تصنف في أغلب الأحوال على أنها بمثابة صراعات إجتماعية ممتدة، إذ تتمثل في كونها تتعلق في جزء كبير منها بمنظومة القيم للمكونات الإجتماعية، التي لا يمكن التفاوض بشأنها أو مقايضتها.

ويمثل موضوع المكونات الإجتماعية والثقافية ، أحد أهم و أخطر التحديات التي تواجه الجزائر لاسيما بروز بعض أفكار التفرقة بين أبناء الوطن الواحد ، خاصة بين العرب والأمازيغ والعرب والطوارق. إضافة إلى ثورة المعلومات التي يعيشها العالم ، وظهور حركات إجتماعية ممتدة عابرة للحدود ، وكذلك تنامي ظاهرة العولمة، والمخاوف بسبب تهديدات الهوية ، بحيث تلعب جميعها دورا رئيسيا في زيادة التوتر بين المكونات الإجتماعية لأي دولة ، وليس الجزائر فقط . كما ساعد ظهور الحركات ذات التوجهات الأصولية على تركيز مثل هذه النزاعات مثلما حدث في ولاية غرداية الواقعة جنوب الجزائر، والتي شهدت هذا النوع من الصراع ، حيث حصلت مواجهات طائفية بين أتباع المذهبين المالكي و الإباضي من العرب و الأمازيغ و فشلت كل المحاولات الرسمية التي تقودها الحكومة الجزائرية ، وكذلك المحاولات الأهلية لنزع فتيل تلك الأزمة بين أطرافها ، التي تعود بجذورها إلى رواسب العلاقات التاريخية والنزعات العرقية بين الطرفين، لتبقى الأسباب الحقيقية في كل مرة غير واضحة ، وتتباين تفسيرات المراقبين لأصول ما وقع في غرداية، إن كانت تتبع من منطلق طائفي بين الأمازيغ والعرب، أو مذهبي بين الإباضيين والسنة ، في حين يرجعها آخرون إلى تفسيرات إجتماعية وإقتصادية تطالب بتحسين مستوى معيشة المواطنين في المنطقة.¹

¹ بوحنية، المرجع نفسه، ص 70.

و يمكن القول إن بروز جماعات دينية عابرة للحدود ، يأتي في مقدمتها تنامي الظاهرة الأصولية السنية المتشددة في العالم العربي بشكل قوي ، خلال الفترة الأخيرة، واحدة من تلك العوامل التي ضاعفت من حجم و إستمرار الصراع، حيث إن الخطاب المتشدد من الجماعات الأصولية السنية المتشددة ساعد في الطعن في عقيدة الإباضيين ، لا سيما ذلك الإيهام الذي يساق بأن الإباضيين هم على مذهب الخوارج ، و هو ما ساعد في بقاء وإستمرار أحد عوامل الصراع على مر الوقت، وخلق صراعا على الهوية بين أبناء المنطقة، فضلا عن العامل الاقتصادي المتردي للمنطقة ، وإرتفاع معدلات البطالة بين السكان.

إضافة إلى ذلك ، تشهد الجزائر أيضا صراعا بين العرب والطوارق ، خاصة في مدينة " برج باجي مختار" بولاية أدرار جنوب الجزائر، قرب الحدود مع مالي ، ورغم أن السلطات الجزائرية تسعى لاحتوائها من خلال الإستعانة بعقلاء المدينة من سكان القبائل العربية وقبائل الطوارق ، إضافة إلى مراجع دينية لمواجهة هذا الصراع، فإن عامل الإمتداد السكاني على الحدود يبقى واحدا من أخطر تحديات هذا الصراع ، حيث غالبا ما يلجأ سكان المناطق الحدودية إلى أبناء عموماتهم في البلد المجاور لدعمهم في الصراع، وهو ما قد يعطي بعدا إقليميا أو حتى دوليا للصراع ، وأخف الأضرار التي تنتج عنها هو دخول فاعلين آخرين من خارج الحدود إلى قلب الصراع.

غير أن التعامل الحكومي ذو الطابع الأمني مع تلك الأزمات، يبقى يشكل أحد مشاهد السيطرة على الموقف، الأمر الذي يوجب ضرورة تفكير الحكومة في وضع حلول أخرى أكثر نجاعة لإحتواء مثل هذه النزاعات. ويأتي في مقدمة الحلول التي يجري إهمالها من جانب الحكومة الحل التتموي، على إعتبار أن غياب التنمية بمختلف أنواعها يظهر هذه النزاعات، لا سيما الإثنية منها والعرقية¹

¹ بوحنية، المرجع نفسه، ص 71.

ج - الأزمات الاقتصادية و التكنولوجية و البيئية:

إن الأمن القومي الجزائري، يرتبط كغيره من الدول بما يصطلح عليه بـ "القضايا اللينة" من تهديدات طبيعية وتكنولوجية ومعلوماتية وغيرها، مما يمس أو يهدد هذا الأمن خاصة في ظل تنامي العولمة بتداعياتها المختلفة ، و من بين التهديدات الطبيعية و التكنولوجية نجد:

الأزمات الاقتصادية والتكنولوجية:

فمن ناحية مشكلة الفساد خاصة بالمؤسسات الاقتصادية ، التي ترهن بدورها مستقبل الأجيال القادمة ، أما من ناحية أخرى فإن الجزائر مهددة في أمنها الغذائي ، بسبب العجز المتنامي في هذا الجانب مع تزايد وارداتها لتغطية هذا العجز.

أما على مستوى التهديدات التكنولوجية ، فإن التطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال يساهم في بروز تهديدات للأمن القومي الجزائري، من خلال تدني المستوى المعرفي وضعف المناهج الدراسية ، الذي يقابله تطور تكنولوجي متنامي في الدول المتقدمة ، و يطرح مشكلة مواكبة هذا التطور بفعل الهوة المعرفية الحاصلة. و لعل أبرز تداعيات التطور التكنولوجي ظهور مشكلات تهديد الأمن القومي الجزائري وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية. التي تعد صنفا جديدا من الجرائم وتتخذ أشكالا متعددة ، من بينها جرائم إختراق المواقع الالكترونية الرسمية والشخصية بغرض الإستيلاء على إشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية وإرسال الفيروسات.

وهناك أيضا جرائم تتعلق بالمواقع المعادية، لاسيما المواقع السياسية ، والتي و إن كانت من جهة تعبر عن تنامي القيم الحضارية الديمقراطية، لكنها كثيرا ما تكون مصدرا للأخبار الموجهة لخلق شرخ بين النظام السياسي ومواطنيه. إضافة إلى كل ذلك نجد جرائم القرصنة و التجسس الإلكتروني بفعل وجود تقنيات متقدمة على مستويات كبرى بين الدول ، بالإضافة إلى الإرهاب الإلكتروني ، والذي يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها وتعطيلها في عصر الإزدهار الإلكتروني.¹

¹ زباني صالح، *مركزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات و التحول، ملتقى دولي حول " الدفاع الوطني بين الإلتزامات و التحديات الإقليمية"* ، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: 2014)، على الرابط: www.univ-ouargla.dzt.pdf. يوم: 2019/03/10، على الساعة: 14:35.

2. الأزمات البيئية:

تعد مشكلة التصحر تهديد آخر للأمن القومي الجزائري، فهذه الظاهرة تقترب أكثر فأكثر من شمال البلاد، مما سيخلف تأثيرات بيئية تمس بالغطاء النباتي و الوضع المناخي. ويشمل تفاقم هذه الظاهرة تهديدا، ليس فقط على التنوع البيولوجي فحسب، بل أيضا على إستدامة إنتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش، و بدورها مشكلة ندرة المياه المرتبطة بالتذبذب المناخي في الجزائر، وكذلك بالاستغلال والتسيير السيئ لها تشكل تحديا أمنيا، خاصة وأن مجمل الأبحاث المنجزة لحد الآن ترشح تفاقم هذه المشكلة، في ظل تنامي مشكلة التصحر وزيادة عدد السكان وحاجات التنمية الاقتصادية. فهذا الوضع سيمارس ضغطا إضافيا على الإحتياجات المائية والأمن المائي في الجزائر. إضافة إلى قضايا التلوث والمخلفات التي تعرف تفاقما ، مما يؤثر على مجمل عناصر التنوع البيولوجي، خاصة مع الزيادة في التطورات الصناعية والسكانية وتركز السكان والأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية والساحلية و الذي يولد مشاكل صحية وظروف معيشية سيئة، كما تعيق تحقيق نسق التنمية المستدامة في الجزائر.¹

ثانيا: التهديدات الخارجية

إن الحديث عن التهديدات الخارجية أو الإقليمية أو الحدودية، بالنسبة للجزائر يمكن أن نستله بدول الجوار التي تشهد حالة من اللاإستقرار و التوتر، بحيث تشكل تهديدا على طول الحدود الجزائرية البرية لأمن الدولة، رغم اختلاف أسباب وأشكال تلك التهديدات ، لا يمكن معرفة حجم هذه الأخيرة إلا من خلال التطرق لها بنوع من الشرح في ما يلي:

¹ زياني صالح، مرجع سابق.

أ - النزاع في دولة مالي و خطورته على الجزائر:

تعتبر منطقة انتشار الطوارق من المناطق ذات الحساسية البالغة الخطورة أمنيا ، باعتبار أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، حيث أصبحت تشغل حيزا كبيرا ضمن الإهتمامات الأمنية الجزائرية منذ فترة طويلة، مقارنة بمشكلات و تهديدات دوائر إستراتيجية أخرى ، و تعد أزمة الطوارق موروثا إستعماريا، يرجع تاريخه إلى التقسيم العشوائي للحدود من طرف الإحتلال الفرنسي، الذي لم يراع خارطة توزيع الأقليات و الأثنيات، فوجد شعب الطوارق (قبائل الطوارق) أنفسهم مشتتين بين خمس دول ذات سيادة هي الجزائر، ليبيا النيجر، مالي، و بوركينافاسو، تكريسا لمبدأ منظمة الوحدة الإفريقية، المتمثل في الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، متجاهلين بذلك الخلل الإجتماعي الذي ينتج عن ذلك، وهو ما سبب حالة رفض وتمرد لدى الطوارق خاصة بعد حالة التهميش و الفقر التي عرفتتها هذه الأقلية فرغم تعاقب أنظمة سياسية على دولة مالي منذ إستقلالها سنة 1960، إلا أن وضعية عيش الطوارق ظلت كما هي، مما إضطرهم إلى الهجرة، نتيجة التهميش الإداري و السياسي الذي تعيشه هذه الأقلية، بالإضافة إلى لجوء النظام السياسي لدولة مالي إلى سياسة القمع والتجويع وتسميم الآبار ودمها، و كذا قتل النساء و الأطفال وتعذيب الشيوخ، مع غياب برامج التنمية في مناطق الشمال.

كما شهدت هذه الأقلية تأثيرات مناخية سنوات الثمانينات، دفعت بالآلاف منهم للجوء إلى الجنوب الجزائري، خاصة ولاية تمنراست، لكن و بعد الأزمة النفطية التي عاشتها الجزائر وما تبعها من أزمة إقتصادية، رجع الآلاف نحو مالي والنيجر، مما أدى إلى الصدام مع الإثنيات الأخرى والسلطات السياسية.¹

¹ أحمد إدابير، " الإثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2012)، ص 120.

واستمر تمرد الطوارق على حكوماتها يتصاعد تارة و يخمد تارة أخرى، وهكذا توالى الأحداث في مالي وصولاً إلى تمرد عام 2006، حين جرى التوصل إلى اتفاق صلح بين الطوارق والحكومة المالية تحت رعاية الجزائر، وحققت الحكومة بناء على ذلك بعض مطالب الطوارق باستثناء الاستقلال طبعاً، وكان من أبرز بنود الاتفاق قيام الدولة بتنفيذ عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارق، كما تم إشراك عناصر تابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت أعمال عنف، إلى أن قامت بعض الجماعات المتمردة التي اعتبرت أن الإتفاق مجحف في حقها ودون سقف مطالبها، فتجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات الصاعقة التي شنتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد على عدد من المدن المالية في جانفي 2012، وهي مناكا الموجودة على الحدود النيجرية وتسال على الحدود الجزائرية، وهي كلها مدن تقع في النطاق الجغرافي لمحافظة كيدال وغازو. وقد طالبت الحركة في بيان لها بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية، وبذلك قدمت نفسها على أنها حركة استقلالية تسعى لإقامة دولة خاصة بالطوارق، ليقوم الجيش المالي في مارس 2012، بانقلاب عسكري على الرئيس "توري" بواسطة النقيب أمادو أوبا سانجو، وأعلن الانقلابيون أن إستيلاءهم على السلطة جاء رداً على سوء إدارة الرئيس "توري" للبلاد، إلا أن هذا الانقلاب العسكري، قوبل بالرفض من المجتمع الدولي و الاتحاد الأفريقي، الذي قام بتعليق عضوية مالي وتجميد أرصدها بالخارج حتى ينسحب العسكر من السلطة ويعود الحكم المدني¹.

كذلك قامت جماعة الإيكواس بتحذير الانقلابيين من تداعيات هذا الانقلاب وضرورة التراجع عنه وإلا ستقوم بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على الانقلابيين الماليين. وبعد النتائج الكارثية التي أعقبت الانقلاب، وأهمها تمكّن قوات الطوارق من السيطرة على كبريات مدن الشمال وتراجع قوات الجيش أمامها، تلاشت مبررات الانقلابيين، بعد أن اتضح أن هؤلاء

¹ إدابير، نفس المرجع، ص 120.

لم يستطيعوا قراءة المشهد السياسي في مالي بصورة جيدة، و قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بإعلان استقلال دولة أزواد في شمال مالي بتاريخ: 06 أبريل 2012، لكن المجتمع الدولي نبذ هذا الإعلان وحاول مسرعا رد السلطة المالية إلى الشمال الذي تعامل معه بوصفه وكرا للإرهاب، ف جاء قرار مجلس الأمن الرقم: 2071 الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، ثم قام مجلس الأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي برسم خطة للإيكواس للتدخل في الشمال المالي¹.

و في ظل هذه التحضيرات، جاء التدخل الفجائي من القوات الفرنسية التي أحست أن مصالحها في خطر، ثم توالى الدعم الدولي بعد ذلك. لكن النتيجة كانت في بداية المطاف أن منطقة أزواد تحولت بعد تسعة أشهر من انفصالها عن الدولة المركزية إلى قاعدة صلبة لمجموعات الإرهاب والتطرف الديني، إذ أدى فشل مشروع الدولة القومية الطوارقية الذي اعتمدهت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي لم تعد تسيطر فعليا على أي شبر من شمال مالي إلى تصاعد دور جماعة " أنصار الدين " والتنظيمات السلفية الجهادية الأخرى التي تتقاسم معها السيطرة على المنطقة حيث أصبح السيناريو شبيها بحالة طالبان في أفغانستان، وكما توقع الحاكم الاستعماري الفرنسي لغرب أفريقيا ورئيس الوزراء السابق "بيار" باتت أزواد فعلا قنبلة موقوتة في منطقة الساحل و الصحراء وقد تفجرت هذه القنبلة.

فبالرغم من أن مشكلة الطوارق قد تبدو مشكلة داخلية لدولة مالي، قد تمس أمن دول الجوار وسيادتها، خاصة عندما تطالب هذه الأقلية بالإنفصال و بناء دولة مستقلة، إلا أنها وخاصة بعد التصعيد الذي تسبب في تدخلات خارجية أصبحت مشكلة الطوارق تهدد استقرار القارة الإفريقية بأكملها².

¹ إدابير، المرجع نفسه، ص 121

² الحافظ النوني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مركز دراسات الوحدة العربية. على الرابط:

www.caus.org.lb/PDF.67 ، يوم: 18 / 03 / 2019 ، على الساعة: 15 : 55.

كما أن وجود شريط ساحلي صحراوي طويل ويمتد من موريتانيا، وشمال مالي وشمال النيجر، والحدود الجزائرية وصولاً إلى تشاد بمحاذاة جزء من ليبيا، تنشط فيه جماعات مسلحة وعصابات التهريب و الجريمة المنظمة أصبح معضلة أمنية أكثر خطورة من أي وقت مضى وهو ما يشكل ضغطاً وتحدياً على دول الساحل، وخاصة الجزائر وموريتانيا ، حيث بات كل منهما معنيا بالتصدي لنمط مندمج من التحديات.¹

ب - التوتر الجزائري - المغربي:

إن العلاقة بين الجزائر و المغرب تعرف توترات متصاعدة منذ استقلال الدولة الجزائرية سنة 1962 إلى اليوم و تبرز هذه التوترات في المشاهد الأربعة التالية:

1. الخلاف الحدودي مع المغرب (حرب الرمال):

وهو الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها، كما تركها الإستعمار الفرنسي، مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار، والتي تمثل معاهدة "لالة مغنية" في 18 مارس 1845 إطاراً مرجعياً لها، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة "إيسلي" في 14 أوت 1844، بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري. وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقّت على منطقة "تيندوف" في وضعية غامضة. وقد تلت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات أخرى في 1901 و 1902، كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر، مما كان يفضي للانقاص التدريجي من التراب المغربي.²

¹ النوني، نفس المرجع ، يوم: 19/03/2019 ، على الساعة: 13:55

² إدابير ، مرجع سابق ، ص 120.

وبقي الحال كما هو إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في جويلية 1962 . و طالبت المغرب من الجزائر إسترجاع أراضيها، وهو ما نجم عنه إختلاف حدودي وصل لحد مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر أكتوبر 1963، بعد تصاعد الأحداث الحدودية طيلة شهري جويلية وسبتمبر من نفس السنة، حيث تقدم المغرب نحو منطقة " تيندوف " ، وفشلت المفاوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر بين المغرب والجزائر وحضرها عن الجزائر عبد العزيز بوتفليقة الرئيس السابق. وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وأفريقية، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 بعض أسباب النزاع.¹

إلا أن المشكل بقي عالقا، خصوصا بعد إكتشاف الحديد وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة، ليكتسي النزاع بعدا دوليا، حيث طغت عليه صراعات الحرب الباردة وإصطفاف المغرب لجهة الولايات المتحدة في مقابل إصطفاف الجزائر لجهة الإتحاد السوفياتي ولا سيما بعد الإقلاّب العيكري لبومدين في 1965، و لم يخل التوتر من صدامات عسكرية في سنة 1967، أدت لسعي المغرب لطرح النزاع على الأمم المتحدة .وما غدى النزاع بقوة هو صعوبة إستغلال الحديد المكتشف إلا إذا تم نقله عبر الصحراء في إتجاه المحيط الأطلسي أي عبر المرور على المغرب، بإعتبار الكلفة الكبيرة لنقله من منطقة "تيندوف" إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال، وهو ما فرض على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح الاستغلال المشترك لمناجم الحديد في مقابل الإعتراف المغربي بجزائرية منطقة " تيندوف" كان من ثماره مفاوضات إيفران في 15 جانفي 1969، ثم مفاوضات 27 ماي 1970، وبعدها مفاوضات 15 جوان 1972، والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على إعتراف المغرب بجزائرية "تيندوف"، والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد "تيندوف"²

¹ إدايير ، المرجع نفسه، ص 121.

² إدايير ، نفس المرجع، ص 121.

2. مشكلة الصحراء الغربية:

تعود مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر و المغرب إلى سنة 1975، وهي السنة التي قررت فيها إسبانيا الإنسحاب من الصحراء الغربية، حيث سقطت هذه الأخيرة تحت سيطرة إسبانيا عام 1883، وتحولت إلى مقاطعة إسبانية عام 1934، ولكن مع تنامي الشعور القومي الوطني لدى الصحراويين، عقب الحرب العالمية الثانية و إنحسار المد الإستعماري، وتصاعد حركات التحرر في العالم، وخصوصا في إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السودان و غيرها)، بدأت المطالبة برحيل الإسبان عن تلك المنطقة، وخاض سكان الصحراء الغربية حرب عصابات ضدهم خلال فترة خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وهي تعني: الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الغربية (polisario)، وبعد ذلك تم توحيد المقاومة بمنظمة عرفها العالم بإسم جبهة البوليساريو(الساقية الحمراء و واد الذهب، وهما إسمان لمنطقتين في الصحراء الغربية)¹.

وتحت ضغط حرب العصابات التي شنتها هذه المنطقة ضد القوات الإسبانية، وتزايد ضغط الشارع الإسباني المطالب بإنسحاب إسبانيا من الصحراء الغربية، وكذلك المجتمع الدولي قررت إسبانيا الإنسحاب من المنطقة عام 1975.

وكان الوضع آنذاك على الشكل الآتي:

- المغرب تدعي بأن الصحراء هي أرض مغربية منذ القدم، وقد قدمت أدلة تعتبر فيها الصحراء و موريتانيا أرض مغربية ضمن ما كان يعرف ب "المغرب الكبير" .
- موريتانيا تدعي أن الصحراء الغربية هي أرض موريتانية تريد إستعادتها.

¹ إدابير ، نفس المرجع ، ص 121.

- و الطرف الآخر كان جبهة البوليساريو بإعتبارها تمثل الشعب الصحراوي الذي يسكن في هذه المنطقة، و مازال يقوم بأعمال حرب "الغرية" ضد قوات الإحتلال الإسباني، وهو يطالب بالإستقلال التام لهذه المنطقة و إعلان دولة مستقلة عن بقية الأطراف، وكانت الجزائر تدعم هذه الجبهة و تمدّها بكل حاجاتها.

- أما إسبانيا فكانت تميل إلى منح الإقليم استقلالاً ذاتياً و إقامة دولة صحراوية تكون تابعة لها. عندما أعلنت إسبانيا نيتها الانسحاب من الصحراء الغربية إنسجاماً مع قرار الأمم المتحدة بإلغاء أشكال الاستعمار كافة، وحق تقرير المصير للشعوب، رفعت قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية، كشكل من أشكال النزاعات القانونية، وقد نظرت المحكمة في القضية قانونياً، وناقشت طلبات الأطراف المشتركة فيها، وإدعاءات كل منها، وما من براهين قانونية ومستندات تثبت الحق الذي يدعيه في ملكية هذه الصحراء، لكن بعد المناقشات و المداولات أصدرت المحكمة الدولية حكمها، بأن أي من الأطراف المدعية لا يملك الإثبات الكافي للحق في ملكية الصحراء، و اعتبرت أن الصحراء تعود لأهلها الذين يسكنون فيها ولهم الحق في إدارة أنفسهم وتقرير مصيرهم، وهذا ما رفضته كل من المغرب و موريتانيا، وقامت بعقد إتفاق مدريد وهو " إتفاق ثلاثي بين كل من إسبانيا المغرب موريتانيا، صدر في: 14 نوفمبر 1975. قامت فيه إسبانيا بالتنازل عن إقليم الصحراء الغربية مقابل إشراكها في إستغلال مناجم فوسفات بوكراع وبقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية¹."

¹ مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية على الرابط <http://www.aljazeera.net>

وقد رفضت منظمة البوليساريو هذا الاتفاق، وتابعت عملياتها العسكرية ضد القوات الإسبانية وفي شهر فيفري من العام 1976، أعلنت قيام دولتها المستقلة مدعومة من الجزائر تحت اسم الجمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية، وعينت حكومة لها في المنفى وتعتبر مدينة "تيندوف" في أقصى الجنوب الغربي للجزائر المقر الرئيسي لحكومة منظمة البوليساريو، مع عشرات الآلاف من اللاجئين و المقاتلين الصحراويين، وتبعد مدينة تيندوف حوالي 50 كلم عن حدود المغرب و الصحراء الغربية.

واندلج قتال بين قوات البوليساريو من جهة و القوات المغربية والموريتانية من جهة أخرى غير أن موريتانيا وأمام ضغوط داخلية وتغير السلطة، انسحبت من القسم الذي كانت تحتله عام 1979، على أن تسلمه لقوات البوليساريو، إلا أن القوات المغربية فاجأت الجميع واحتلت هذا القسم، وأصبحت الصحراء بكاملها تحت سيطرة التاج المغربي، واستمر القتال بين المغرب و قوات البوليساريو المدعومة من الجزائر، والتي تدخلت بشكل مباشر في هذه الحرب، حيث إشتبك جيشها مع الجيش المغربي وسقط لهما قتلى وجرحى، و بعد ضغوط دولية وعربية أوقفت الجزائر تدخلها المباشر، بينما تابعت البوليساريو حربها ضد المغرب طيلة فترة الثمانينات وحتى مطلع التسعينات من القرن الماضي، عندما تدخلت منظمة الأمم المتحدة عام 1991 ووضعت حداً لإطلاق النار، وأرسلت بعثة عرفت باسم "مينورسو" أي بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية¹.

¹ الخلفي، نفس الموضوع، نفس الرابط، نفس اليوم و التوقيت.

حدد هدف البعثة بمراقبة و وقف إطلاق النار، ومباشرة إجراء الاستفتاء على مصير الصحراء أي إما الانضمام للمغرب أو الاستقلال، وهو ما يعني حق تقرير المصير للشعب الصحراوي وقد حدد عام 1992 لإجراء هذا الاستفتاء، ولكن الخلاف حول من يحق له أن يصوت في هذا الاستفتاء ما بين العرب و جبهة البوليساريو، جعل منه أمرا بعيد التحقيق فالبوليساريو تعتبر أن المغرب إستقدم إلى الصحراء الغربية عشرات الآلاف من المستوطنين المغاربة لتغيير كفة الأغلبية الصحراوية المطالبة بالاستقلال التام، وهو ما جعل الأزمة تستمر إلى يومنا هذا.

أما وجهة النظر الجزائرية، فقد استندت على القرار الذي أصدرته لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، والتي تمثلت في أن تضمن الجمعية العامة حقوق شعب الصحراء، وأن السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه شعب الصحراء الغربية إلى الاستقلال، و ممارسة حقه في تقرير المصير، من خلال استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة "إسبانيا"، بالمشاورة مع المغرب وموريتانيا و الجزائر، كما دافعت الجزائر على مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية مستندة إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار الرقم 1514، الصادر عن الدورة رقم: 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة، و الذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، و القرار رقم: 20 بحريتهم الكاملة في إختيار وضعهم السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي¹.

كذلك استندت الجزائر إلى القرار الرقم 3229 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة في الأقاليم التي لم تحقق استقلالها لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، بدون شروط أو تحفظ في التعبير، وبكل حرية بغض النظر عن المعتقد أو اللون أو الجنس، لكي يمكن الحصول على الإستقلال التام. واستندت الجمهورية الجزائرية أيضا إلى أن الصحراء الغربية هي

¹ الخلفي، مرجع سابق، نفس اليوم و التوقيت.

أحد الأقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي، و يتعين على الدولة القائمة بالإدارة، وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة أن تسيروها نحو الإستقلال، من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير ، كما بُني المفهوم الجزائري على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام 24 و 3163/28 التي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير المصير من خلال الإستفتاء ، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة، بالتشاور مع الحكومة المغربية و الموريتانية وأي طرف آخر بتقرير الإجراءات للقيام بهذا الإستفتاء.¹

كما أن الجزائر كانت معارضة لإتفاق مدريد وإعتبرته بأنه انتقاص لقرار مجلس الأمن ولقد سلمت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين العام، وضحت فيها عدم إعترافها بمدريد وأعلنت أن الإطار الوحيد و المقبول، لتصفية الاستعمار في الصحراء، يجب أن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى أساس مبدأ تحقيق المصير. وترى الحكومة الجزائرية أن المملكة المغربية لها مطامع لإنشاء إمبراطورية كبرى، تمتد من طنجة إلى طمبوكتو، وإلى سان لوي في السنغال، كما تضم جزءا من الجزائر و مالي، إضافة إلى الصحراء الغربية و الجمهورية الموريتانية، حتى تصل إلى مصب نهر السنغال²

3- غلق الحدود بين الجزائر و المغرب:

لقد تم غلق الحدود البرية بين الجزائر و المغرب عام 1994، حيث شهد المغرب وفي نفس السنة اعتداءات إرهابية ضد منشآت سياحية في مراكش تورط فيها مغاربة وجزائريون وخلفت قتلى من السياح الإسبان. ومن باب الإحتياط فرض المغرب التأشيرة على المهاجرين الجزائريين القادمين من أوروبا، والراغبين في المرور عبر أراضيه إلى الجزائر، حيث لم تكن وسائل النقل البحري متطورة، واعتبرت الجزائر القرار إهانة وتعسفا، و كان ردها هو إغلاق الحدود البرية التي تستمر حتى الوقت الراهن.

¹ مصطفى الخلفي، المرجع نفسه، على نفس الرابط ، يوم: 2019/03/06، على الساعة: 14:20.

² محسن حسن ، أزمة الصحراء الغربية، على الرابط: <http://www.barq-rs.com>، في 2019/04/01 على الساعة 00:15

و رغم التغيير في هرم السلطة لدى البلدين، إلا أن التطور الوحيد الذي حصل هو إلغاء التأشيرة بين البلدين، حيث ألغى المغرب التأشيرة عام 2005، والجزائر قامت بذلك عام 2006 وتستمر الرحلات الجوية ، فيما تبقى الحدود البرية مغلقة، على الرغم من طلب الملك محمد السادس بفتح الحدود في خطابه الرسمية الموجهة إلى الشعب المغربي ضمن نظرتة لبناء المغرب العربي، غير أن الجزائر تؤكد أن لها مطالب أمنية بالدرجة الأولى يجب على المغرب الإلتزام بها ، فخلال التسعينيات كانت تطالب بوقف مرور السلاح من المغرب إلى الجماعات المسلحة، حيث كانت تتهم الرباط بتمويل الحركات المسلحة. وفي الوقت الراهن يؤكد أكثر من مسؤول على محاربة « القنب الهندي »، و أن فتح الحدود رهين أساسا بالالتزام المغرب بمنع مرور المخدرات و التهريب عبر الحدود. وأصبح منع المخدرات ومكافحة التهريب من العناصر الرئيسية في أي إستراتيجية لرفض فتح الحدود¹

و رغم أن الولايات المتحدة، تعتبر أن فتح الحدود البرية عاملا رئيسيا في تسهيل البحث عن حل لنزاع الصحراء الغربية، لكن الجزائر تصر على موقفها الرفض طالما لا يتم البث النهائي في الملف الأمني، وأصبحت معالجة المشاكل الثنائية بين البلدين تجري في إطار المغرب وموريتانيا والجزائر وليبيا وتونس إضافة إلى فرنسا واسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا شمولي ضمن دول خمسة زائد خمسة، ويتعلق الأمر بملفات مثل الإرهاب والهجرة السرية و تهريب المخدرات²

¹ مشكلة الصحراء الغربية ، نفس المرجع ، نفس اليوم و التوقيت.

² المرجع نفسه، يوم: 2019/04/02، على الساعة 13:10.

4 - مشكل سباق التسلح بين الجزائر و المغرب:

عرفت الجزائر و المغرب توترا في علاقاتهما الدبلوماسية، مما إنجر عنه لاحقا غلق الحدود بين البلدين إلى يومنا هذا، بسبب مواقف الجزائر المساندة للصحراء الغربية في تقرير مصيرها الأمر الذي إعتبرته المغرب بمثابة تدخل في شؤونها و علاقتها بالصحراء الغربية وكذا تهديد لمصلحتها العامة، إضافة إلى سعيها تحقيق توازن في ميزان القوة مع الجزائر ، من خلال إقدامها على زيادة التسلح باستمرار.

فالمغرب رغم وضعيته الإقتصادية الصعبة، كبلد مستورد لا منتج للنفط الذي تصاعد سعره خلال عام 2008، إحتل المرتبة الخامسة بين كل الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية وذلك بإنفاقه حوالي 3.5 مليارات دولار، أي 16 % من ميزانية الدولة المغربية، بينما الجزائر التي كانت تحتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث الإنفاق العسكري بمبلغ 2.4 مليار دولار عام 2007، صارت في المرتبة الثانية عام 2008 بمبلغ 4.5 مليار دولار.

وإذا كانت هذه هي حصيلة الإنفاق في عام 2008، فإن سنة 2009 شهدت ازديادا ملحوظا حيث خصصت الجزائر مبلغ 6.25 مليار دولار، وهذا الإزدياد في مبلغ الإنفاق يلاحظ أيضا في السياسة المالية المغربية، بحيث يتضح أن ثمة تصاعد مطرد، ففي عام 2003 كانت الميزانية العسكرية المغربية لا تتجاوز 2.14 مليار دولار، بينما وصلت في عام 2004 إلى 2.8 مليار لتتجاوز ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار في عام 2008¹

¹ حسين مجدوبي، مأساة المغرب و الجزائر: عشرون سنة على حدود برية مغلقة، على الرابط <http://www.alquods.co.uk>

كما أجمع الخبراء العسكريون و التقارير المتخصصة و الصحافية على استمرار سباق التسلح المغربي - الجزائري وعلى وصفه بالجنوني، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلدان، كما أن سباق التسلح المحموم بين الرباط وقصر المرادية ساهم بشكل كبير في التصاعد الصاروخي للميزانيات المخصصة للقوات المسلحة، ففي الفترة ما بين 2007 و 2011 إستورد المغرب والجزائر حوالي 59 في المائة من الواردات الإجمالية للقارة الأفريقية من السلاح. غير أن الجزائر نالت نصيب الأسد، إذ بلغت وارداتها من الأسلحة 43 في المئة في حين بلغت حصة المغرب نسبة 16 في المائة فقط .

وقد كشف تقرير معهد "سيبري" لأبحاث السلام السويدي، أن الجزائر إقتنت ما بين 2007 و 2011 أكثر من 2190 طائرة، في حين إقتنى المغرب أكثر من 1170، أما أنظمة الدفاع فوصلت إلى 120 بالنسبة إلى الجزائر، مقابل 42 بالنسبة للمغرب. كما اقتنت الجزائر 825 صاروخًا و 675 باخرة، في حين اقتصرت مقتنيات المغرب على 159 صاروخًا و 174 باخرة¹

كما قامت المغرب بإحداث صندوق لفائدة القوات المسلحة المغربية يسمى " صندوق شراء و إصلاح معدات الجيش" لدفع و سد نفقات مختلف أجهزة الدفاع و المراقبة العسكرية.² و قد عاد الصراع التاريخي بين المغرب والجزائر لزعامة المنطقة المغاربية، وغرس جذور سباق النفوذ الإستراتيجي في منطقة الصحراء الكبرى، ليلقي بظلاله على التقارير الدولية، من خلال صفقات التسلح التي أبرمتها كل من الجزائر و المغرب لتعزيز ترسانتهما في انتظار من يطلق الرصاص الأولى بين "الإخوة الأعداء" بعد أن شكلت الـ 35 سنة الماضية حربا طويلة للإستنزاف بين البلدين في ظل مشاكل اجتماعية واقتصادية تنعكس بشكل مباشر على المواطنين في الجزائر العاصمة كما في عاصمة المغرب.

¹ إدريس ولد القابلة، سباق التسلح بين المغرب والجزائر هل هي ضرورة مفروضة على بلادنا أم هو مجرد اختيار؟.

على الرابط: <http://elaphblogs.com>، يوم: 2019/04/06 على الساعة 16:06

² أحمد المرابطي، تطوّر سباق التسلح في منطقة غرب شمال إفريقيا، على الرابط: <http://www.hespress.com>

يوم: 2019/03/06 على الساعة 20:57.

لتأتي الأرقام المرصودة لميزانية الجيش لكلا البلدين، لتزيد من تدعيم السباق المحموم نحو التسلح بعد أن كشفت الجزائر أن إنفاقها ضمن ميزانية 2013 على الجيش و القوات المسلحة يزيد بقليل عن 10 مليار دولار، وهو ما يعني إرتفاع قيمة نفقات الدفاع والتسلح في الجزائر بنسبة 14 % تقريبا، قياسا بسنة 2012.

فالجزائر تحتل المركز الـ 17 ضمن 20 دولة الأكثر تسلحا، في الوقت الذي ذكر تصنيف لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) إنفاقا على الجيش والتسلح، وفي الجانب الآخر صنف نفس التقرير المغرب في المرتبة 38 في مجال الإنفاق العسكري. بالمقابل نجد صراع سياسي تترجمه العديد من تصريحات المسؤولين من كلا الجانبين، حول مشاكل عالقة بين الدولتين تخص الصحراء المغربية و الحدود المغلقة منذ بداية التسعينات و الهواجس الأمنية على خط التماس الشرقي بين الدولتين، وكل هذا يجعل درجة التوتر بين " الإخوان الأعداء" على أعلى مستوى.

كل هذه المعطيات وغيرها تجعل من العلاقة بين الجزائر و المغرب قابلة للاشتعال بعد عقود طويلة من الاستنزاف والسباق نحو التسلح بمليارات الدولارات، وهو ما أصبح عائقا للتنمية في كلا البلدين في ظل مطالب شعبية متنامية لإستثمار الأموال في بناء المصانع وتشبيد المدارس لحياة أفضل¹

5 - عدم إستقرار الوضع في تونس وليبيا وخطر انعكاسه على الجزائر:

خلقت أحداث الثورة التونسية وضعية إجتماعية واقتصادية متأزمة ومضطربة، نتيجة التحول السياسي المفاجئ من ناحية، والأداء المرتجل للحكومات المتعاقبة طيلة السنوات المنقضية والذي يمكن أن يعود إلى إنعدام الخبرة الكافية لدى الفاعلين السياسيين المتناوبين على الحكم بأبجديات العمل السياسي الفعلي، فقد عرفت تونس بعد الثورة حكومات سياسية متتالية إشتربت كلاًها في خاصية الإرتباك على مستوى الأداء، وفي تغليب المصالح الفردية والحزبية وعدم إيلاء المصلحة الجماعية والوطنية الأهمية التي تستحق من ناحية، وإنعدام الوعي الكافي

¹ عبد القادر أمير، المغرب والجزائر يستمران في سباق التسلح لزعماء المنطقة. على الرابط <http://www.hespress.com>

في: 2019/03/31 على الساعة : 23:34.

بصعوبة وخصوصيات الوضع من ناحية أخرى، مما أدى إلى عجز هذه الحكومات عن تحقيق المطالب الشعبية، وأهمّها توفير فرص العمل، وتحقيق مبدأ الحرية، وتوفير متطلبات العيش المطالب الشعبية، وأهمّها توفير فرص العمل، وتحقيق مبدأ الحرية، وتوفير متطلبات العيش الكريم. ونتيجة لهذا العجز إزدادت الوضعية الإجتماعية تأزّماً على جميع المستويات. حيث سجّلت إرتفعت البطالة بين خريجي المؤسسات التعليمية العليا ارتفاعاً ملحوظاً بعد الثورة فقد بلغت 33,5% سنة 2013 بعد أن كانت في حدود 27% سنة 2012 و 32,9% في سنة 2011 .

ودفع إختلال الظروف الإقليمية التي دفعت بعدد هام من العاملين التونسيين بليبيا إلى العودة إلى بلدهم، إضافة إلى توافد أعداد كبيرة من المواطنين الليبيين الذين لجأوا إلى تونس بعد قيام الثورة الشعبية الليبية. وقد زاد الوضع تعقّداً مع ارتفاع نسبة الإضرابات في أغلب القطاعات المهنية، والتي كان عدد كبير منها غير مدروس من الناحيتين الزمنية والتنفيذية، وهو ما أدّى إلى رحيل بعض المستثمرين الأجانب، وتراجع نظرائهم من أجانب ومحليّين عن إنجاز مشاريعهم.¹

وتعرف التجربة الانتقالية - رغم تقدّمها - كدمات متتالية من شأنها أن تهدد فعلياً إنجاز النموذج الديمقراطي، بسبب جملة التأثيرات الإقليمية الناجمة عن حالة "الفوضى" خاصة التي تعيشها ليبيا، حيث تبرز الخارطة الجيوسياسية لمنطقة شمال أفريقيا أن تونس (فاتحة الربيع العربي) تعيش تأثير قطر ليبي يعيش فوضى "اللدولة" و حسب الدبلوماسي السابق والمختص في الشأن الليبي، البشير الجويني، الذي قال في هذا الصدد، إنه " لا يمكن الحديث عن أي استقرار في تونس دون استقرار الوضع الداخلي الليبي"، فقد أصبح الوضع التونسي متأثراً بواقع الفوضى الليبية من خلال كميات الأسلحة التي تم تهريبها إلى داخل التراب التونسي من قبل الجماعات المتشدّدة. و لئن يعدّ التقاطع في عمق العلاقات الاستراتيجية بين تونس وليبيا

¹ عائشة القلاي، أي إصلاح ثقافي لتونس بعد الثورة. على الرابط: <http://www.annaqed.com>، يوم: 2019/04/07

والجزائر أحد أهم مقومات تطوّر منطقة الشمال الإفريقي فإن هذا التقاطع عند اختلاف المصالح وتباين الأولويات من شأنه أن يعيق أي تقدّم سياسي قد يشهده أحد البلدان الثلاثة.¹

على الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية - الجزائرية، وقيام الجماعات الإرهابية باغتيال عدة عناصر من الجيش التونسي في جبال الشعانبي، وكذا بعض المواطنين ، لكن الإنفلات الأمني الكبير الذي تعيشه ليبيا، بسبب غياب السلطة المركزية وإنهيار منظومة الأمن والدفاع، الذي سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي، والتي تمتلك أسلحة خطيرة، أصبح يشكل تهديدا أكبر على أمن الجزائر.

و مما يزيد الأمور سوءاً، تجد الجزائر نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها وتخوض القوات المسلحة مواجهات على جبهات متعددة، في حين أخفقت البلدان المجاورة في وقف تقدم الإرهابيين، بسبب عدم إمتلاكها قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة. على سبيل المثال، تملك مالي جيشاً لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية مؤسسات الدولة الرسمية ضد هجمات تنظيم « القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي »، كما أنه ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب.²

كما تحولت ليبيا إلى بؤرة لتنظيم « داعش » أو ما يعرف بـ « الدولة الإسلامية في العراق والشام »، الذي قد يحاول الاستيلاء على الحكم في ليبيا وإعلانها كمركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق. وفي مثل هذه الظروف، و هو ما يجعل الجيش الجزائري أكثر حزماً في التعامل مع مختلف المسائل المتعلقة بالأمن. خاصة و أن ليبيا تعاني هشاشة سياسية وأمنية أصبحت تهدد إستقرار دول الجوار، في ظل مشكلة تهريب الأسلحة، حيث تشير

¹ القلاي، نفس المرجع ، نفس اليوم و التوقيت.

² رضا التمام، تحليل: التأثير الليبي والجزائري على التجربة الديمقراطية التونسية، حسب ما تضمنه الرابط التالي:

http://www.maghress.com، يوم: 2019/04/08 ، على الساعة 13:20.

بعض التقديرات إلى تهريب ما يقارب 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف " آربي جي " في مرحلة ما بعد الثورة. فالسلطات المصرية ألقَت القبض أكثر من مرة على أسلحة مهربة خفيفة ومتوسطة عبر الحدود من ليبيا، ونفس الأمر بالنسبة لدولة النيجر أو الجزائر التي تملك حدودا مع ليبيا تصل لأكثر من ألف كيلومتر، ولا تستطيع السلطة القائمة في ليبيا مراقبتها أمنيا. كما أن تجارة السلاح إمتدت لمنطقة الساحل والصحراء، خاصة مالي، حيث الحرب بين الحكومة والطوارق وكذلك تنظيم القاعدة الذي يسيطر على مناطق صحراوية بين مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر. بالإضافة إلى حركة العدل والمساواة التي تم تداول تقارير حول حصولها على سلاح من ليبيا عبر الحدود الجنوبية، علاوة على الحركات المناوئة لأنظمة النيجر وتشاد.¹

هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك تخوف من تنامي "قاعدة" الساحل والصحراء فالأوضاع التي تعيشها ليبيا تشكل أرض خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يوجد حينما تصبح الدولة فاشلة، فضلا عن فرار أعداد كبيرة من السلفيين الجهاديين من سجون ليبيا وتونس وهو ما يهدد بزيادة تقوية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، كما يعضد من علاقاته مع التنظيمات الأخرى المتقاربة معه فكريا. حتى إن تقريرا للأمم المتحدة حذر من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة بوكو حرام المتشددة في نيجيريا.

وأشار التقرير إلى أن بعض السلطات تعتقد أن جماعة بوكو حرام المتشددة، تقيم علاقات متنامية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، و أن البيئة الليبية تشكل مصدرا مغذيا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي. واللافت في هذا السياق أن عودة المقاتلين الطوارق، الذين حاربوا إلي جانب القذافي، إلى شمال مالي، أجمت الصراع المسلح بين الحكومة والحركة الوطنية لتحرير أزواد، والتي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلي انفصال عن دولة مالي.²

¹ ياسين بودهان، دور الجزائر في حل الأزمة الليبية. على الرابط <http://www.washingtoninstitute.org>، في: 2019/04/20 على الساعة 14:35.

² خالد حنفي علي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية. على الرابط: <http://digital.ahram.org.eg> يوم: 2019/04/22، على الساعة 22:30.

وزدادت فرصة الطوارق في تقوية تمردهم إلى مرحلة الانفصال، بظهور متغير آخر، هو "حركة أنصار الدين" التي تحارب حكومة مالي في إقليم أزواد، وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة، ويتم تمويلها بالأسلحة التي خرجت من ساحة المعركة في ليبيا. وعليه يمكن القول أن الوضع الأمني المنفلت في ليبيا يشكل التحدي الأكبر الذي تواجهه الحكومة الليبية، فبوجود سلاح وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن على الغالب مفتوحاً على كل الاحتمالات. فقد عاشت ليبيا أوضاعاً أمنية قاسية منذ نجاح ثورات إنفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكثائب المسلحة التي تعمل وفقاً لأجندات تباينة كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة¹

¹ خالد حنفي علي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية. مرجع سابق.

خلاصة:

من خلال ما سبق نجد الدولة الجزائرية تشهد مجموعة من التهديدات الداخلية وهي

كالتالي:

1. الإرهاب و الجريمة المنظمة و المتمثلان في الهجوم الإرهابي على المنشأة النفطية بتقننورين والإتجار بالأسلحة و المخدرات.
2. النزاعات الأثنية و المذهبية (العرب و الأمازيغ، العرب و الطوارق، المذهب المالكي و الإباضي في أحداث غرداية).
3. الأزمات الطبيعية و التكنولوجية (التصحر، التلوث، الجرائم المعلوماتية).
4. بالإضافة إلى الأزمات الإجتماعية و السياسية (الإندماج الإجتماعي و تحصين الأمن الهوياتي ونوع النظام).

ولا يتوقف الأمر عند هذه التهديدات بل يتعداه لتهديدات أخرى خارجية تتمثل في:

- وجود أزمة داخلية في دولة مالي مع حركة أزواد (قبائل الطوارق)، وهذه الأقلية الموزعة على خمس دول من بينها الجزائر، تسعى إلى إقامة دولة مستقلة، وهو الأمر الذي يمس بسيادة الدولة الجزائرية، كما أن المواجهات المسلحة التي تقوم بين الطرفين(مالي و حركة أزواد) تخلق حالة من اللا إستقرار على الحدود بين الجزائر ودولة مالي، ما يجبر الدولة الجزائرية على تحمل أعباء حماية حدودها بشكل مشدد، تخوفا من الهجرة الغير شرعية المتوجهة نحو الجزائر و تهريب الأسلحة عبر هذه الحدود.

- وجود توترات مستمرة بين الجزائر و المغرب، حيث أن هتين الدولتين ومنذ إستقلال الجزائر سنة 1962، وهي في حالة من اللا إتفاق، مما ساهم في زيادة حجم إنفاقهما العسكري على حساب مشاريع التنمية الإقتصادية، كما جعل العلاقة بينهما تبدو مستحيلة.

- الوضع الغير مستقر في كل من ليبيا وتونس، فبعد موجة ما سمي بـ "الربيع العربي" عرفت كلا الدولتين حالة من الإضطرابات الداخلية، و حالة من الهشاشة و الإنفلات الأمني خاصة في ليبيا، وهو الأمر الذي يجبر الجزائر على تحمل أعباء حماية حدودها البرية المتصلة بكل من تونس وليبيا خوفا من إنتقال أي تهديد نحوها .

المبحث الثاني: مجال مواجهة التهديدات الأمنية في الجزائر.

سعت الجزائر لتدليل حجم مختلف التهديدات التي تواجهها بالعمل على إيجاد سبل و آليات قصد إحتوائها و إفشالها، من خلال العمل وفق إستراتيجية متكاملة و متناسقة على المستويين الداخلي و الخارجي في إطار أمني شامل و متوازن، تطلب الكثير من الحنكة و اليقظة لسد كل منافذ التهديدات المستمرة.

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية.

عملت الجزائر على مواجهة مختلف التهديدات التي تواجهها داخليا و خارجيا عن طريق إنتهاج سياسة تتسم بالوعي الأمني، لضمان إستقرارها السياسي و الإقتصادي ، من خلال وضع إصلاحات في هذا السياق منذ سنة 2011، و تركز هذه السياسة على ما يلي:

أولاً: على المستوى الداخلي:

أ - الجانب السياسي:

- تعزيز قوة الدولة من خلال :

حاولت الجزائر منذ 2011 بناء و تعزيز قوتها و تماسكها الداخلي من خلال مجموعة من الإجراءات السياسية و الاقتصادية و حتى الأمنية، و تتمثل في:

- الإصلاحات السياسية و الدستورية منذ 2011.

عرف المشهد السياسي الجزائري عدة إصلاحات هدفت من خلالها السلطات الرسمية إلى تحسين الوضع الداخلي و التحول نحو ديموقراطية أكثر من خلال جملة من الإصلاحات من أهمها الإصلاح الحزبي و إعطاء حيز للمرأة في التمثيل السياسي لمناقشة مختلف القضايا الاجتماعية و السياسية بصفة دورية، إضافة إلى قرارات أضفت نوعا من الشفافية في قانون الإعلام وهذا ما يكرس الحكم الراشد، من خلال الطموحات و الإصلاحات التي جاءت بها الحكومة.¹

¹ عبد القادر عبد العالي، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، (الدوحة

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د.س.ن، ص.ص 12.13.

و تعتبر هذه الإصلاحات خطوة من الخطوات السياسية التي تساعد على التكيف مع الضغوطات الداخلية والخارجية من أجل الوصول إلى إستقرار البيئة الداخلية والإقليمية والدولية.¹ و قد سارع النظام الجزائري إلى الإعلان عن مبادرة الإصلاحات السياسية في شهر أبريل 2011 كاستجابة للتحويلات المحلية و الإقليمية ، وهذا ما زاد من الحركات الاحتجاجية المنادية بتبني إصلاحات جذرية، إضافة إلى بعض المطالب المتكررة لمختلف الفئات السياسية بضرورة إحداث تغيير على المستوى السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تم تبني مبادرة الإصلاحات السياسية بأمر من رئيس الجمهورية السابق السيد/ عبد العزيز بوتفليقة وذلك في خطابه الموجه للأمة بتاريخ: 15 أبريل 2011، و قد مست هذه المبادرة مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإعلامية، وقد شكل رئيس الجمهورية هيئة مشاورات سياسية تتولى إدارة الحوار مع مختلف الفواعل السياسية، حول مقترحات العملية الإصلاحية وتم عقد العديد من اللقاءات و النقاشات مع مختلف القوى السياسية و فواعل المجتمع خلال مدة شهر كامل إمتد من 21 ماي 2011 إلى غاية 21 جوان من نفس السنة، جرت خلالها مناقشات حول التعديل الدستوري، و تمت إعادة النظر في جملة من القوانين ذات صلة بالحياة السياسية وتعديل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، و قانون الانتخابات، قانون الإعلام، قانون الجمعيات، قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. و بعد المشاورات مع مختلف الأطراف السياسية و الشخصيات الوطنية باشر النظام السياسي فعليا بعمليات الإصلاحات السياسية بإلغائه حالة الطوارئ، و صدور القوانين ابتداء من جانفي 2012 على النحو التالي:

¹ فتحي بولعراس، " الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، مجلة العربية للعلوم السياسية ع 35، (صيف 2012) ، ص. ص 15.12.

- **إلغاء حالة الطوارئ:** لعل أهم ما صرح به رئيس الجمهورية السابق السيد/ عبد العزيز بوتفليقة في تقديمه لمبادرة الإصلاحات السياسية، برفع حالة الطوارئ التي فرضت منذ 09 فيفري 1993، حيث تم الرجوع للعمل بقانون الإجراءات الجزائية نظرا لتحسن الأوضاع الأمنية كما تم إصدار عدة قوانين أهمها:

- **قانون الانتخابات 12- 01:** جاء هذا القانون لتأطير لعملية الانتخابية التي تعد ركيزة النظام الديمقراطي، حيث بمقتضى الانتخاب يستطيع المواطن اختيار ممثليه في البرلمان و المجالس الشعبية المنتخبة، و تهدف نصوص هذا القانون إلى تحقيق انتخابات حرة و نزيهة و شفافة.

- **قانون الأحزاب السياسية 12- 04:** جاء هذا القانون كمحاولة لرفع التشدد الذي طبع قانون الأحزاب السياسية السابق 97/09 المتعلق بالأحزاب السياسية، و الذي بمقتضاه تشددت الوزارة في منح الاعتماد للتشكيلات الحزبية الجديدة، فبعد هذا التعديل تم اعتماد الكثير من الأحزاب السياسية الجديدة في فترة وجيزة، و يعد هذا القانون أكثر انفتاحا¹

- **قانون الجمعيات 12- 06:** جاء هذا القانون لإعادة هيكلة الحركة الجمعوية في الجزائر و إتسم بالصرامة عن القانون 31-90، حيث فصل الجمعيات عن باقي فواعل الحياة السياسية و حدد مصادر تمويل الجمعيات في المادة 29 منه، و طرق اعتمادها على المستويات المحلية الجهوية، الوطنية، و دعا هذا القانون في جوهره إلى إعادة بعث العمل الجمعوي.

- **قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة:** نص هذا القانون على كفاءات تمثيل المرأة على مستوى المجالس المنتخبة، و وضع مسار تدريجي في نسب الترشح النسوي للمجالس المنتخبة بنسب تتراوح بين 20 بالمائة و 50 بالمائة، و كان ذلك بوابة لدخول 145 امرأة جزائرية إلى سدة البرلمان، و ذلك تعزيز لدور المرأة في الحياة السياسية²

¹ عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم الاستمرار، (الدوحة ، مركز الدراسات العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، د.س.ن) ، ص 211.

² بن الشيخ، المرجع نفسه، ص 212.

- **قانون الإعلام 12-05**: جاء القانون العضوي المتعلق بالإعلام، و الذي ورد في 132 مادة لتوفير حماية أفضل للصحفي على الصعيد الاجتماعي و المهني، مثلما نص أيضا على إلغاء أحكام السجن المتعلقة بجنح الصحفيين، كما يتضمن إنشاء هيئة للضبط تختص بالصحافة المكتوبة، و هيئة أخرى بضبط الحقل السمعي و البصري.

و إلى جانب ما سبق أكد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بدعوة خاصة بإنشاء صندوق خاص للنساء والمطلقات والحاضنات لأطفال القصر، فقد أعاد للمرأة حقوقها، بحيث توسعت مشاركتها بالمجالس المنتخبة وحلها في لب اهتمامات السياسة الوطنية، مع وجوب تكريس مبدأ المساواة الفعلية بين الرجل و المرأة. وشدّد بأقصى العقوبات من خلال عديد من النصوص القانونية المتعلقة بهذه الجرائم.¹

و تم استكمالاً لمسار الإصلاحات السياسية إقتراح المشروع التمهيدي لمراجعة الدستور الذي عرض على المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكان تصويت عليه بالأغلبية، وأهم التعديلات التي جاءت في دستور سنة 2016، تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة المادة 74، وكذا تعزيز الحريات الفردية والجماعية، وذلك في المادة 36، و منع المعاملات القاسية أو اللانسانية أو المهنية، كما أكد هذا الدستور على إستقلالية السلطة القضائية، وأن رئيس الجمهورية هو الضامن لإستقلالية هذه السلطة، كما كرس حرية الإستثمار والتجارة، وذلك لممارسة الحكامة الإقتصادية وتشجيع التنوع الإقتصادي²

¹ رشيد بلال، *المرأة الجزائرية تتحرر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا*، متاح على الرابط التالي : www.assabah.com يوم : على الساعة 17:50، 2019/04/27.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، *القانون رقم: 16-01 المؤرخ في: 26 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ: 06 مارس 2016*، يتضمن التعديل الدستوري"، الجريدة الرسمية، العدد: 14، ص 10.

02 - الجانب الإقتصادي:

و يقصد به النهج الذي تبنته السلطات الجزائرية للتعامل مع تحدي انهيار أسعار النفط عالميا حيث إتبعَت الجزائر داخليا أسلوبين أساسيين:

- سياسة التقشف :

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، بحيث تعتمد على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 95 %، وفي هذا السياق، فقد إنهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام 2014، بحيث إنخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولار، وذلك في أكتوبر من نفس السنة، بحيث نزلت أسعار النفط بمعدل تجاوز 60 %، و هذا ما أدى إلى تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة. إذ إنخفضت نفقات الميزانية في سنة 2016، مما أدى إلى إنتهاج سياسة التقشف في مجالات عديدة، أهمها المشاريع المبرمجة، خاصة مشروع المخطط الخماسي 2010 - 2014، مع عدم المساس بكل من القطاعات الصحة والسكن والتعليم.¹

- تخفيض قيمة العملة الوطنية:

شهد الدينار الجزائري منذ أواسط الثمانينات من القرن 20 تحولات هامة أدت به إلى تدهور لتاريخي نتيجة للأزمات الإقتصادية المتتالية التي عرفتها الجزائر، وكانت أهمها في أواسط التسعينيات من القرن 20، بفعل التعديل الهيكلي، و الذي تركز فيه العملة المحلية كأسلوب مرن، وتعتبر هذه الإصلاحات عميقة على كامل هيكل الاقتصاد، للقضاء على اللاتوازن الإقتصادي، الذي ظل يعاني منه الإقتصاد الجزائري سنة 1986، والتي لم تستطع الإصلاحات الذاتية المنتهجة تصحيح وتنمية القدرات الوطنية، و إنشاء الثروة عن طريق الإنتاج الصناعي و الفلاحي والخدماتي، بهدف الوصول إلى الأحسن. ومن خلاله أصبحت الجزائر تبحث عن حلول وإستقرار الدينار الجزائري من خلال ما يلي :

¹ محمد راتول، " تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق لنظرية أسلوب المرونات"، مداخلة أقيمت بملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحويلات الإقتصادية الواقع والتحديات ، (د.س.ن) ، ص.ص 336-344.

- تشجيع الصادرات من غير المحروقات وتكثيف الاستثمارات.
- الإستمرار في دعم الشراكة مع الاجانب، وتوفير جميع الشروط المشجعة على ذلك لضمان تدفق أعلى لرؤوس الأموال نحو الدخل.
- العمل على جلب رؤوس الأموال الجزائرية من الخارج و إعطاء نفس حظوظ الإستثمار مع الأموال الأجنبية في الجزائر¹
- وهناك مجموعة من الأسباب التي دفعت بالسلطات الجزائرية لإتخاذ قرار تخفيض قيمة الدينار في إطار إستراتيجيتها الإقتصادية لمواجهة إنخفاض أسعار النفط نذكر أهمها:
 - يعود التراجع الكبير في قيمة الدينار إلى التضخم بشكل كبير، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الوطني و المعدلات الإنتاجية، بحيث ارتفع التضخم في سنة 2012 إلى 46 بالمئة وبلغ في ديسمبر سنة 2013 إلى 3.03 بالمائة²
 - سماح السلطات بإنزلاق وتراجع تدريجي في سعر الصرف، عقب الصدمة البترولية المعاكسة وهذا جراء إنهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار.
 - توجيه السياسة الجديدة سعر الصرف لحماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على إستقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي .
 - تعتبر الواردات في الجزائر 58.33 مليار دولار عام 2014، والذي يعتبر عائقا أمام إستقرار قيمة الدينار وهذا ما أدى إلى إنخفاض قيمته.
 - إستخدام السلطات الجزائرية لإنخفاض سعر صرف الدينار، مقابل الدولار، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها الى الدينار الجزائري . وهذا ما أدى إلى تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي 87.92 في: 2014/12/31، ليصل إلى 107.17 دينار لكل دولار أمريكي في: 2015/11/05 بمعدل إنخفاض بلغ 17.96 بالمائة.

¹ راتول، المرجع نفسه، ص 345.

² عبد الحميد مرغيث، "تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال"، (جامعة جيجل: كلية العلوم الاقتصادية

- استخدام السلطات الجزائرية لإنخفاض سعر صرف الدينار مقابل اليورو كإجراء يساعد في كبح نمو الواردات 65 بالمائة، وهذا عبر جعل أسعارها تمتد أعلى عند تحويلها للدينار ما يخفض الطلب، بحيث عرف الدينار في جويلية وأكتوبر إنخفاض في قيمته مقابل اليورو بلغت 10 بالمئة حيث انتقل سعر الصرف من 102.8 لكل من اليورو ما بين 2012/07/12 و 2012/10/28، ليبلغ 112.32، وفي 2015/08/17 تراجع الدينار أكثر أمام اليورو وبلغه سعر قياسي جديد 117.48 لكل يورو، كما أن قيمة دينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى وسعر الدينار عرف تراجع.¹

و رغم كون تخفيض قيمة الدينار قرار لا مفر منه بالنسبة للسلطات الجزائرية، فقد كانت له عواقب خصوصا على الجبهة الإجتماعية، حيث أثر سلبا على دخل المواطن الجزائري، وهذا من خلال تأثيره على السلع الإستهلاكية المستوردة خاصة غير المدعمة، و هو ما أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة، وزيادة نسبة التضخم، الذي بدوره أثر على رواتب العمال الشهرية فضلا عن القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين، بسبب تدني قيمة العملة الوطنية² حيث وصل في 2015 إلى 57.3 مليار دولار، وفي نفس السنة أصبح الدينار الجزائري 105.84 مقابل الدولار 117.48 مقابل اليورو، فقد كان يقدر بـ 79.6 في 2014، وهذا ما أدى الى إنخفاض سعر الدينار، و من أهم تداعيات إنخفاض الدينار التي تظهر على القطاعات المرتبطة مباشرة بالوقود مثل النقل وزيادة أسعار الوقود والكهرباء والغاز، وهو ما سبب انخفاض قيمة العملة الجزائرية من 99 دينار مقابل أورو واحد 117 دينار، بحيث يبلغ الحد الأدنى للأجور في الجزائر 18 ألف دينار أي ما يعادل 167 دولار متوسط راتب الجزائريين³

¹ البنك الجزائري، " التطور الاقتصادي والنقدي "، التقرير السنوي، نوفمبر 2014، ص 5.

² جارية عشي، " انعكاسات انخفاض أسعار الدينار على الاقتصاد الوطني "، متاح على الرابط التالي: www.Alarab.com يوم : 2019/04/28 على الساعة 01:30.

³ غزيغوري غوس، هبوط أسعار النفط الاسباب والتبعات الجيو سياسية، (الدوحة :معهد بروكنجز، 2015) ، ص 3.

03- الجانب الأمني:

- حماية الحدود:

تتقاسم الجزائر حدودا برية تبلغ حوالي 982 كيلومتر مع ليبيا و 965 كيلومتر مع تونس الأمر الذي جعلها قريبة من مسرح الأحداث السياسية و الأمنية بالمنطقة، هذا دون أن ننسى حدودها الجنوبية مع كل من مالي و النيجر و التشاد، مما يجعلها في مواجهة تحديات متعددة و متنوعة من مختلف الجهات على النحو الذي أشرنا إليه سابقا.

و في مواجهة هذه التحديات حاولت السلطات الجزائرية داخليا تأمين و تطويق حدودها البرية و ذلك بتوفير الأمن و مكافحة الجريمة في نطاق حدودها وهذا بتنفيذ كافة القوانين واللوائح التي تشمل أجهزة تأمين الحدود مع التخطيط العلمي لمنع الجريمة و مكافحتها فمثلا هناك مهمات التي تقوم بها أجهزة تأمين الدولة في الظروف العادية من أهمها مواجهة عمليات التسلل ومواجهة عمليات تهريب المهاجرين وتهريب الأسلحة، وهذا حسب إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الصادرة عام 2000. و للتطويق الأمني وحماية حدود الدولة لا بد من مراعاة التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية، كما يمكن إنشاء هيكل إداري يكون إختصاصه تبادل المعلومات الخاصة بالجرائم و تدعيم الجهود بين هذه الأجهزة وأحكام الرقابة الأمنية، زيادة على إستخدام المعدات الحديثة المواكبة للعصر. فمثلا في تطويق عمليات تهريب المخدرات والأسلحة تم التمشيط على الحدود وفي المناطق الصحراوية البعيدة، وهذا ما أدى إلى التعاون الجهوي بين البلدان الإفريقية من خلال تبادل المعلومات الأمنية و الإستخباراتية و تنظيم دوريات مشتركة على الحدود، فقد أكد قائد أركان الجيش السيد/ الفريق أحمد قايد صالح على اليقظة التامة لدوريات الجيش الوطني، كما قام بجولات إستطلاعية و إشراف على مدى جاهزية قوات الجيش الوطني الشعبي، عبر النواحي العسكرية¹.

¹ غريغوري، نفس المرجع، ص 3.

و إلى جانب ذلك عملت السلطات الجزائرية على زيادة إنفاقها العسكري، حيث بحلول عام 2009، تجاوزت الجزائر جنوب إفريقيا كأكبر سوق للدفاع في القارة، و أصبحت عام 2013 أول بلد إفريقي من حيث الإنفاق العسكري بميزانية تجاوزت 10 مليار دولار، وبزيادة تقدر بنسبة 176 في المائة مقارنة مع عام 2004، و يشكل الإنفاق العسكري للجزائر حاليا حوالي 4.8 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي¹.

والملاحظ هو تعاضم حجم الإنفاق العسكري للجزائر منذ 2011، و هو الأمر الذي أرجعه عدد من الخبراء الأمنيين للتوتر الإقليمي، الذي يحيط بالبلاد حيث لجأت الجزائر إلى تقوية درعها العسكرية من خلال صفقات التسلح و رصد ميزانية ضخمة في قانون المالية ، هذا رغم الأزمة المالية التي تتعرض لها بعد إنخفاض أسعار النفط على النحو الذي تمت الإشارة إليه سابقا.

- مكافحة الهجرة غير الشرعية:

تعد الجزائر كغيرها من مختلف دول العالم التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، نظرا لموقعها الجغرافي ، وظروفها الداخلية و الدولية ، بحيث أصبحت بلد منشأ وعبور ومقصد لهذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة. الأمر الذي كانت له عدة تداعيات على مختلف المستويات الاقتصادية و الإجتماعية و الصحية ، خاصة المستوى الأمني ، بسبب إرتباط هذه الظاهرة بالإرهاب والجريمة المنظمة و هو ما دفع الجزائر إلى بذل جهود لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، سواء على الصعيد الدولي من خلال إتفاقات تعاون ثنائية وجماعية. أو على المستوى الداخلي من خلال المعالجة القانونية والأمنية وإستحداث مؤسسات معنية بهذه الظاهرة. و من بين الإجراءات التي قامت بها الجزائر لمكافحة هذه الظاهرة و الحد منها ما يلي:

- تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة موجات الهجرة غير الشرعية ، وتسليط أشد العقوبات على منظميها بطريقة سرية.

- تعزيز الآليات الأمنية للكشف عن المهاجرين الغير شرعيين ، بالتعرف على وثائق السفر المزورة عن طريق الأجهزة الفنية ، التي تسمح بالكشف المباشر لكل عمليات التزوير الواقعة على وثائق السفر.²

¹ غزيغوري غوس، المرجع نفسه، ص 4.

² عواشرية رقية سليمان، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية - الجزائر نونجا ، على الرابط: <http://nauss.edu.sa/en> يوم:

2019/05/28 على الساعة: 18:30.

- تشخيص الأسباب التي تدفع إلى الهجرة الغير شرعية ، و العمل على الإهتمام بالجانب التنموي على مستوى المناطق الحدودية و مراقبتها.
- العمل على إستقرار البلاد ، وفتح باب الحوار لتفادي الظاهرة و إيجاد الحلول الكفيلة بالحد منها.
- التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة والحوار بين الدول المعنية بالهجرة ، و ضرورة التعاون بينها مع تفعيل مجالات التعاون الإقتصادي والسياسي.
- وضع حدود واضحة وفاصلة بين حالات اللجوء والهجرة غير الشرعية .
- الكشف عن شبكات الجريمة المنظمة المرتبطة بالهجرة الغير شرعية و تفكيكها.
- فتح المجالات أمام الشباب للعمل من خلال برامج الدعم ، مما يقوي إرتباطهم بوطنهم ، و الشعور بالإنتماء إليه.
- تنظيم ملكية مراكب الصيد وسفن الركاب ، وإجراءات رسوها ، وتشديد الرقابة عليها.
- الترحيب بالمبادرات المشتركة بين دول الجوار لمراقبة الحدود ، وتبادل المعلومات في كل المسائل ذات العلاقة بالهجرة غير الشرعية¹.
- و رغم هذه الجهود المبذولة ، إلا أنها تبقى غير كافية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، كون معالجتها تتطلب إهتمام فعلي بالتنمية في جميع المجالات.

04 - تفعيل الدور الإقليمي للجزائر خارجيا:

وذلك من أجل مواجهة التحديات الخارجية و تفعيل دورها الإقليمي ، في إطار إلتزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، الذي يعد مبدأ أساسي بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية حيث عملت الجزائر على إتخاذ إستراتيجية خارجية قائمة على التأكيد على الدبلوماسية و الوساطة كأسلوب لتجاوز الأزمات، إلى جانب بناء الشراكات الأمنية مع دول الجوار²

¹ عواشيرية ، نفس المرجع ، نفس اليوم و التوقيت.

² فريدة روطان، "الإستراتيجيات الجزائرية لمواجهة التهديدات الإقليمية بين النجاحات و الإخفاقات"، ورقة بحثية مقدمة للمركز العربي للدراسات، متاح على الرابط: [www. Democraticac_de](http://www.Democraticac_de)، يوم: 2019/05/30 على الساعة 17:10.

على المستوى الخارجي:

01 - تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية:

عملت الدبلوماسية الجزائرية في إطار مكافحة إنتشار الجماعات الإرهابية على التأكيد على أهمية التعاون الدولي لمكافحة الظاهرة إقليميا و عالميا، فقد عملت الجزائر على دعم دورها وتفعيله انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات، وبالتالي إحتوائها وهذا لتدعيم مبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية، الذي أكدته الجزائر مرارا من خلال تمسكها بالمبدأ، وهنا أدركت الجزائر ضرورة ألا تفوت هذه الفرصة للعب دور قوي وفعال يعكس دورها في إطار الإتحاد الإفريقي، بحيث شاركت الجزائر في إجتماع وزراء دفاع شمال إفريقيا لإستعراض القضايا مثل الأزمة الليبية وأزمة مالي والنيجر، حيث حرصت الجزائر على معالجة النزاعات الإفريقية في الإطار الإفريقي، وتجنب التدخل الأجنبي بصفة عامة، حيث باتت الجزائر أول بلد إفريقي من حيث الإنفاق العسكري يلوح بتهديدات بمنطقة الساحل والصحراء.

و قد قامت الجزائر بعدة تجهيزات، وسخرت قوة عسكرية مشتركة في كل من مالي والنيجر ليبيا، وقد أُنعت دول أخرى من منطقة الساحل والصحراء و بوركينا فاسو وموريتانيا والتشاد وهذا بالإشتراك في محاربة الإرهاب بقدراتها المحلية دون تدخل أجنبي، وتم تسخير قوة مقدرة 75 ألف جندي لهذه المهمة. إلى جانب ذلك عملت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في تنشيط الوحدة الإفريقية، ودليل ذلك الرصيد التاريخي للدبلوماسية الجزائرية فهو تحدي للأزمات وهذا لدورها المهم والأساسي في الإتحاد الإفريقي بتوجيه القرا رات، وتأكيد حضورها لمعالجة القضايا الإفريقية العالقة فقد أصبحت الجزائر كوسيط مهم في محيطها الإقليمي لحل المشاكل التي تبرز من حين لآخر و إدارة النزاعات في البيئة الإفريقية وإبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة¹

¹ سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2010 - 2011)، ص 158.

و قد عملت الجزائر على المشاركة في إطار الوساطة في النزاع في كل من ليبيا و مالي من أجل التوصل لحل سلمي بين الأطراف المتنازعة، فقد عملت الجزائر بشكل متواصل على التعاون بينها وبين مالي باعتبار الجزائر طرفا أساسيا لنجاح إدارة الصراعات وحلّها في المنطقة، حيث يشهد للجزائر دورها الإيجابي في إدارة الصراع و الوساطة بين متمردي الطوارق، و الذي أدى إلى توقيع إتفاقية للسلام في الجزائر في جويلية 2006، التي أنهت رسميا تمرد الطوارق. إلا أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا وسط أجواء الربيع العربي جعلهم و هم الممثلون في الحركة الوطنية لتحرير أزواد، يرفعون سقف مطالبهم عاليا ويطرحون مسألة "تقرير المصير" و"الاستقلال" علنا لأول مرة. و قد قامت الجزائر التي ظلت ترعى بشكل حصري جميع إتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين، و دعت الحكومة الجانبين لوقف إطلاق النار و الجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة. وهذا ما استجابت له حكومة باماكو سريعا وأرسلت بالفعل وفدا وزاريا إلى الجزائر في 02 فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية ومنهم ممثلين عن تحالف 23 مايو والحركة الوطنية لتحرير أزواد و تأتي دعوة الجزائر السريعة للطرفين المتصارعين للجلوس على طاولة التفاوض، تخوفا من أي إنفصال قد يحدث في جارتها الجنوبية الذي سيؤثر بلا شك على وحدتها الترابية نتيجة للروابط الإثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الذي ينتشر في بلدان المغرب العربي الخمسة.

ومع النصف الثاني من سنة 2014 تزعمت الجزائر إضافة إلى مجموعة من الوسطاء الإقليميين التي تتشكّل من المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي، و بوركينافاسو، و موريتانيا، و النيجر، وتشاد كأعضاء في فريق الوساطة، لكن تباعد وجهات النظر بين الطرفين وضعت الوساطة الجزائرية في مواجهة تحد صعب؛ ولعل عمق الأزمة وعدم توصل الوسطاء لتشخيصها تشخيصا شاملا هو ما جعل

الوساطة تتعثر في مسيرتها أكثر من مرة، وجعل الطرف الأزوادي يعتبر مجموعة الوسطاء أميل لموقف الحكومة المركزية منها لموقف الأزوايين. كما أن هنالك اختلافات تفصيلية تتعلق بنمط الحكم وعلى رأسه خيار الفيدرالية وطبيعة الخدمات التنموية وتحديد المسؤوليات الدستورية والقانونية وتوزيع الثروات والإشكالات الأمنية. لكن الجهود الجزائرية و الإقليمية أفضت في النهاية إلى المصادقة على إتفاق شامل ومستديم يُفرضي لحل نهائي للأزمة المالية-الأزواوية من جميع الأطراف يوم 24 جويلية 2014 في الجزائر، و الذي أعتبر إنجازا هاما من إنجازات الدبلوماسية الجزائرية التي تريد الجزائر من خلالها أن تظهر بمظهر الدولة الراضة للتدخل الخارجي والساعية إلى حل أزمات المنطقة بالحوار والتفاوض.¹

و إلى جانب الوساطة في الأزمة المالية، أكدت الجزائر في موقفها إتجاه الأزمة في ليبيا على ضرورة الإسراع لإيجاد مخرجٍ سياسيٍّ للأزمة في ليبيا عبر الحوار بين فرقاء الأزمة و رفض أي تدخل خارجي أو عمل عسكري أجنبي هناك، و في هذا الإطار دعت الجزائر للإشراف على الوساطة في الأزمة الليبية التي عقدت إحدى إجتماعاتها في الجزائر خلال شهر مارس 2015، في ثلاث جولات حوار لقادة أحزاب وشخصيات سياسية ليبية برعاية من الأمم المتحدة، لبحث ملفي تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومسودة اتفاق سياسي شامل بين أطراف الأزمة في البلاد. وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية آنذاك السيد/ عبد القادر مساهل، أن الجزائر تؤيد تأييدا مطلقا الإقتراحات الرامية إلى التعجيل بإيجاد تسوية دائمة لهذا النزاع، على أن يتحلى الليبيون بالحكمة و الإرادة الصادقة لتجاوز خلافاتهم وتغليب المصلحة العليا بالتصديق على الإتفاق السياسي وإقامة حكومة وحدة وطنية تحظى بتوافق واسع، مؤهلة للقيام بمهام بناء الدولة الليبية وإبعاد مخاطر التقسيم الذي يترصدها بهذا البلد. وذكّر الوزير مساهل بدعوة الجزائر، منظمة الأمم المتحدة من خلال مبعوثها الخاص إلى ليبيا لمضاعفة جهودها

¹ العايب، المرجع نفسه، ص 159.

لحمل كافة الأطراف الليبية للانضمام إلى مسار إستعادة السلم والأمن، مضيفا أن مشروع الإتفاق السياسي، الذي تم التوصل إليه في جويلية 2015، شكل سبيلا ملائما لمعالجة الأزمة الليبية، خاصة أنه يقترح تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى تسيير المرحلة الانتقالية وتحضير الإنتخابات، ووضع اللبنة الأولى للمؤسسات الليبية ومواجهة التحديات السياسية والأمنية والتصدي للإرهاب. وأوضح أن الحكومة في حال إقامتها، يجب أن تحظى بدعم ومساعدة المجموعة الدولية التي يقع عليها واجب مرافقتها في مهامها الجسيمة لبناء الدولة الليبية وإستعادة الثقة بين كل مكونات المجتمع وتطوير شروط معيشة المواطنين الذين طالت معاناتهم. وإذ أشار إلى أن المسؤولية تقع اليوم على الليبيين للخروج من الأزمة، فقد أكد الوزير أن غياب الحل التوافقي والتسوية السياسية من شأنه أن يزيد الأوضاع تدهورا، كما أن ذلك يصب في مصلحة جماعات الموت والإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب بكل أشكاله¹

2 - التنسيق الأمني مع دول الجوار:

و إلى جانب الدور الفعال للدبلوماسية الجزائرية في الوساطة في النزاعات خصوصا على مستوى القارة الافريقية، حاولت الجزائر بناء شراكات أمنية مع دول الجوار في إطار محاربة المخاطر المشتركة، كما تؤدي الجزائر دور مهم في هيكلة ومكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل عموما، وفي 2002 تم توسيع الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب سنة 2006 إلى قيادة إفريقيا سنة 2008، فقد ركزت الجزائر على أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية، لأن دول الساحل الإفريقي تعرضت لتهديدات وأزمات تعاني منها المنطقة، و من أجل مكافحة هذه التهديدات، أنشئت جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت بالدول الميدان تضم كل من الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر مقرها ولاية تمنراست وهو مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربعة، وتوسعت لتشمل كل من التشاد، نيجيريا بوركينا فاسو وذلك للإسراع بالتنسيق مع دول الجوار في تشكيل دوريات وقوة مشتركة لتأمين الحدود، ومنع تدفق السلاح والهجرة غير الشرعية، ومكافحة المخدرات

¹ ياسين بودهان، "الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، متاح على الرابط التالي : <http://fikraforum.org>، يوم : 2019/05/05، على الساعة 17:20.

و المجموعات المسلحة ، بحيث لجأت إلى عدة مبادئ لتوجه البحث الفوري للتوصل إلى تسوية تفاوضية ومن أهم نقاط الوساطة التي تقوم بها أطراف ثلاثة موثوقة من قبل الجانبين ومقترحة من طرف الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ، وقف إطلاق النار، و يتم على مرحلتين: إعلان مشترك للهدنة بين النظام والمجلس الوطني الإنتقالي و إعلان مشترك لوقف القتال¹.

وما من شك أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يتميز بالهشاشة على الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، وهذا ما شجع التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في الفضاء الجغرافي، و هو ما أدى إلى وجود التهديد الأمني للجزائر، بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة أو أيادي للجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال وجود العمليات الإرهابية وتهريب الأسلحة خارج ليبيا، ويات مؤكدا أن تهديدها على المغرب العربي وخصوصا الجزائر وتونس، بإعتبارهما دولتين مجاورتين لها، وما يؤكد ذلك أن عناصر التنظيم الإرهابي في كل من الجزائر وتونس ومصر، ويتطلب اليقظة خاصة عقب سقوط نظام القذافي الذي أدى إلى الإفتقار الشديد للمؤسسات، وظهور الحرب الأهلية، مما أنتج تدهور الوضع الاقتصادي الليبي والاجتماعي (مشكلة اللاجئين)².

كل هذا جعل الجزائر تتادي بالحل السلمي، وتنتقد التدخل أو الإشتراك في الإجتماعات الدولية وتساند المبادرة الإفريقية، و وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وحماية المهاجرين المقيمين في ليبيا، والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية، لأن ما يحدث في ليبيا يعتبر تهديد أمني للجزائر، و تخوف من إنتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها وهذه الأزمة جعلت الجزائر لديها عدة تهديدات منها الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة

¹ عاشور شوابل، "تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا : واقع رؤية"، (قطر : ورقة مقدمة في مؤتمر بخصوص تحول الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية برعاية مركز كارثي للشرق الأوسط ، في 12 يناير 2014)، ص 11.

² محمد مالكي، "تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي"، " الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مجلة ورفات سياسية، ع (6 سبتمبر 2001) ، ص 2.

غير الشرعية. وكذا تهديد لباقي الدول وتبقى أزمة ليبيا مشهد خطير يؤثر على العلاقات المغاربية في ظل ظهور الحرب داخل ليبيا، وما فاقم الوضع ظهور الجماعات الإرهابية المسلحة (الميليشيات) ، و التي ستكون مصدر تهديد مباشر لدول المغرب العربي وخصوصا الجزائر¹.

وفي الآونة الأخيرة كان هناك تعاون ثنائي في المجال العسكري والأمني وهذا بين كل من تونس والجزائر أي التنسيق بين الدولتين في شأن العمليات الإرهابية خاصة عبر المحور الحدودي، فقد أطلقت عمليات تحري واسعة النطاق للبحث عن خلايا سرية لتنظيمات الإرهابية تنشط في ليبيا والجزائر و تونس، وهذا ما أدى الى وجود عدة آليات للتنسيق على المستوى الإستخباراتي والأمني ، إلى جانب شراكة في المشاريع التنموية مثل مبادرة النيباد كما تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة وتشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية كافة ، الرامية لمكافحة هذه التهديدات ، بحيث إنضمت الجزائر إلى قمة تونس لمنطقة الوحدة الإفريقية وذلك للإستقرار إفريقيا، كما عقدت عدة إتفاقيات بين الجزائر ومالي والصندوق الدولي للتنمية الفلاحية والمفوضية السامية للاجئين الاممية حول تنظيم عمليات إنسانية لإعادة ترحيل اللاجئين إلى ديارهم في مالي والنيجر²

المطلب الثاني: تقييم دور السياسة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية.

تميزت السياسة الجزائرية إتجاه الأزمات و التحديات التي واجهتها من بيئتها الداخلية والإقليمية و الدولية بالعقلانية، حيث عملت على تطبيق إصلاحات سياسية و إقتصادية و إجتماعية ، تضمن إستقرارها الداخلي، غير أنها تبقى في نظر بعض الدارسين و المراقبين غير كافية ، إذا ما قورنت بالوضعية الحالية ، من تعدد للمطالب الإجتماعية و الحاجة الملحة لإصلاح الفساد الإداري و السياسي ، بما يتطلب تكاتف الجهود من أجل وضع رؤية جديدة لمستقبل أفضل ، مبني على تنمية إقتصادية ، تضمن إستمرار الأجيال اللاحقة ، إضافة إلى

¹ مالكي، نفس المرجع ، ص.2.

² غيدي ولد السالك، "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي"، "الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة

المغرب العربي" ، مجلة ورقات سياسية، ع 6 (سبتمبر 2011) ص 4.

² سليم العايب، مرجع سابق ، ص 160.

العمل من أجل نبذ التطرف و تجفيف منابع الإرهاب ، و القضاء على الجريمة المنظمة بكافة أشكالها، مع الدعوة إلى توحيد الجهود لنبذ التفرقة و الحفاظ على المكتسبات الوطنية.

فيما عرف نشاط الدبلوماسية الجزائرية ، حركية ملحوظة، بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها دول الجوار و توصف على العموم بالميزات التالية:

- الإلتزام بمبادئ الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية و عدم استخدام القوة في حل النزاعات الدولية.

- إستخدمت الجزائر التحولات في منطقة الساحل الإفريقي، لدعم توجهاتها في سياستها الخارجية خاصة مع الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبرها شريكا أساسيا في مكافحة الإرهاب، مما يعزز أهداف السياسة الخارجية.

- ضرورة التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية بعيدا عن التدخل الأجنبي.

- تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات إتجاه علاقتها بدول الجوار.

لكن و في إطار هذه السياسة واجهت الجزائر مجموعة من التحديات، حيث إنتقدت من طرف الباحثين و المراقبين، خصوصا بالتزامها الدائم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما أنتقدت بالتزامها الصمت إزاء بعض القضايا، فان سياسة الجزائر الأمنية في منطقة الساحل يشوبها الكثير من النقائص منها:

- عدم وجود علاقة بين الجزائر و دول الساحل أي وجود تقاطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر في القضايا العالقة، وهذا ما يفتح المجال أمام كل من المغرب وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، و يتيح علاقات فاعلة في منطقة وهذا ما يعود بالسلب على الجزائر ومصالحها.

- إفتقاد الدبلوماسية الجزائرية لسرعة التكيف في منطقة الساحل وذلك من خلال أزمة ليبيا .

- قبول الدبلوماسية الجزائرية بالتدخل العسكري الفرنسي في أزمة مالي، فالجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الأممي الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي .

- عدم وجود التعاون بين دول الجوار لأن الإتفاقيات الثنائية و المتعددة الاطراف لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع¹

¹ قوي بوحنية، "إستراتيجية الجزائر إتجاه التطورات الامنية في الساحل الإفريقي"، مجلة قراءات إفريقية، د.ذ.ع

- ضعف المنظومة المؤسساتية وانعدام ومحدودية القدرات المالية والعسكرية لدول الساحل الإفريقي وهذا ما يجعل الجزائر تتحمل تكلفة أمنها وأمن جيرانها.
- وجود أعباء التهديدات والأخطار المحتملة من الناحية الاقتصادية ، ويمثل عبء كبير على ميزانية الجزائر من حيث تدفق اللاجئين والتهريب.
- وجود خطورة كبيرة على الجزائر والدول الجوار من التهديدات المستمرة و المتمثلة في أزمة ليبيا التي لم تستطع التحكم في سلطة الثوار، مما أدى إلى ظهور الميليشيات الليبية المسلحة وهذا ما يهدد دول الساحل .
- تراجع الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة، وحتى الإتفاقيات الموقعة بوساطة جزائرية بين مالي والطوارق لم يتم إحترامها¹.

¹ عبد النور بن عنتر، *بعد المتوسطي للامن الجزائري، أوروبا والحلف الاطلسي*، (الجزائر: مكتبة العصرية، 2005)، ص 57.

خلاصة الفصل:

ما يمكن إستنتاجه في هذا الفصل أن :

تواجه الجزائر تهديدات وتحديات على المستويين الداخلي والخارجي ، حيث إتبعنا من أجل مواجهتها إستراتيجية متكاملة داخليا و خارجيا، فعلى المستوى الداخلي إعتمدت على تعزيز الجبهة الداخلية من أجل دعم الإستقرار السياسي ، عن طريق جملة من الإصلاحات السياسية وتعديلات الدستور من 2012 الى 2016 ، التي أثارت إهتمام الإعلام الجزائري .

كما أن إعتماد الجزائر على النفط بشكل كبير ، و إنهيار أسعاره خلال السنوات الأخيرة أدى إلى إنهيار قيمة الدينار ، مما أثر على الأمن الإقتصادي الجزائري ، و دفع بالجزائر إلى إنتهاج سياسة التقشف. كما عملت على زيادة التسلح و حماية حدودها ، عن طريق إتباع سياسة التطويق الأمني بهدف التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية ، إلى جانب ذلك سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى حل الازمات التي تهدد امنها ، من خلال التنسيق المشترك والتعاون فيما بين دول الجوار من هذه التهديدات سواء أكانت تقليدية أو حديثة ، باعتبارها تهديدات للأمن الجزائري خاصة ودول الجوار بصفة عامة.

إِسْتِنَاجَاتٌ

استنتاجات:

تأثرت الجزائر بجملة من التهديدات الأمنية في فترة ما بعد 2011 ، خاصة تهديد أمن حدودها ، حيث واجهت الجزائر تحديات تقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها إلى جانب تحديات حديثة منذ بداية الحراك العربي و سقوط الأنظمة السياسية في دول الجوار منها أزمة ليبيا ومالي و تونس. و من هذا الإطار عملت الدبلوماسية الجزائرية على التدخل كوسيط من أجل تسوية الأزمات السياسية و الأمنية ، حيث عملت داخليا على حماية حدودها الوطنية و تطويقها أمنيا ، قصد التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية ، التي تهدد أمنها و ذلك بالتنسيق المشترك مع دول الجوار والتعاون معها ، كون تهديد أمن الجزائر نابع من البيئة المتوترة المحيطة بها من دول الجوار عامة .

و من خلال الدراسة تتجلى مجموعة من النتائج تتلخص في ما يلي:

- مفهوم الأمن من ضمن المقاربات التقليدية التي تركز على القوة العسكرية للدولة ، من أجل المحافظة على أمنها واستقرارها وبقائها، و ذلك بحماية الدولة من التهديدات الخارجية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. في حين أن مفهوم الأمن الحديث ، فهو أوسع من ذلك لأنه يمس عدة مجالات سياسية ، إقتصادية و إجتماعية وغيرها.

- للأمن عدة مستويات فالأمن يحافظ على إستقرار البيئة الداخلية للدولة ، كما يحميها من التهديدات الخارجية المختلفة خاصة من الجريمة المنظمة بأشكالها المتعددة. أما على المستوى الدولي فهو يضمن و يحافظ على أمن الدول من العدوان، والأطماع التنافسية.

- هناك عدة مقاربات نظرية مفسرة للأمن سواء أكانت تقليدية ، تفسر الأمن من الناحية العسكرية أو حديثة تفسر الأمن من عدة نواحي سياسية و إقتصادية و إجتماعية.

- إقتران المقاربات التقليدية للأمن بالقوة العسكرية ، في حين المقاربات الحديثة فتقترن بالنظر للأمن من جوانب متعددة ، و من بينها مقاربة الأمن الإنساني، الذي يشمل مجالات: الأمن الصحي، والأمن الإقتصادي والأمن الجماعي...

- تأثر الجزائر بالتحويلات السياسية والأمنية ، التي شهدتها البيئة الخارجية ، نظرا لموقعها الجيوسياسي و دورها الإقليمي ، مما جعلها تعرف عدة تهديدات مع التطورات الحديثة

الحاصلة في منطقة شمال إفريقيا خلال السنوات الأخيرة ، فرضت على الجزائر وضع سياسة إستراتيجية لمواجهةها.

- تلخصت التهديدات التقليدية لأمن الجزائر في الإرهاب والجريمة المنظمة ، اللذان يعتبران مهددات حديثة في نفس الوقت ، نظرا لإرتباطهما بتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة ، إضافة إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، و أزمة اللاجئين الوافدين إلى الجزائر خاصة السوريين و الماليين منهم.

- تعرض الإقتصاد الجزائري للإهتزاز ، بسبب الأزمة النفطية ، ما دفع بها إلى إنتهاج سياسة التقشف ، التي ألفت بظلالها على كافة القطاعات.

- تأثر الجزائر بمحيطها الغير مستقر في دول الجوار عقب ما عرف بالربيع العربي ، و هو ما ألقى عليها حمل ثقيل في الحفاظ على إستقرارها ، إنطلاقا من المساهمة في ضمان إستقرار دول الجوار.

- أحاطت بالجزائر عدة أزمات هددت أمنها ، من بينها أزمة مالي المعقدة ، وكذا أزمة ليبيا الأكثر خطورة ، نظرا لإنتشار الأسلحة و الجماعات الإرهابية المتطرفة ، وتهديدها لمصالح الدولة الجزائرية و سلامة حدودها.

و للحفاظ على إستقرارها و أمنها ، طرحت الجزائر مجموعة من الإصلاحات السياسية من خلال تعديل الدستور من 2012 الى 2016 و إصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بقانون الإنتخابات والجمعيات ، و زيادة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، و فتح المجال أمام حرية التعبير والصحافة من خلال قانون الإعلام.

كما ركزت الدبلوماسية الجزائرية على أهمية التنسيق و العمل المشترك مع دول الجوار ، من أجل الوصول لحلول للأزمات التي عرفتها البيئة الإقليمية والدولية ، مع الإلتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتركيز على مواجهة أية تهديدات طارئة قد تمس بسلامتها الترابية ومصالحها الإقتصادية ، على رأسها إنتشار الإرهاب و الجريمة المنظمة ، بما فيها التهريب و تجارة الأسلحة ، الأمر الذي جعلها في وضع دفاعي بصفة دائمة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً: القرآن الكريم:

. سورة قريش آية 4

. سورة الأنعام آية 81

. سورة النساء آية 82

ثانياً: المراجع باللغة العربية

- الكتب:

01- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الجزء الأول، 1995).

02- نايف قطيشان، البعثات الدبلوماسية بين الضمانات ومقتضيات الأمن الوطني - دراسة في أثر الأمن الوطني علي. الامتيازات والحصانات الدبلوماسية والاقتصادية والدولية عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013.

03- محمد بن عمر بن سالم يازمول، الأمن مسؤولية الجميع، (بيروت ، دار المنهل 2001).

04- يوسف الصواني ، التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن ، (ليبيا ، د.س.ن).

05- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر ، دار الخلدونية 2007).

06- محمد نصر مهنا، أصول علاقات السياسية الدولية، (القاهرة ، منشأة معارف، 1985).

07- عزة حسن سليمان مساعد، الأمن الإنساني بين الصراع الدولي المعاصر- القيم الخلفية : دراسة تحليلية نقدية لنماذج ممثلة للوجود الانساني والقيم، (الإسكندرية مكتبة الوفاء 2000).

08- خديجة عرفة محمد أمين، الامن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي (الرياض ، مركز الدراسات والبحوث ، 2009).

09- بوحنية قوي، الجزائر و التهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن (الأردن ، دار حامد للنشر و التوزيع ، ط1، 2017).

10- عبد القادر عبد العالي، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د.س.ن).

11- أحمد إدايير، " الإثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2012).

12- عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم الاستمرار، (الدوحة ، مركز الدراسات العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، د.س.ن).

13- غزيغوري غوس، هبوط أسعار النفط الاسباب والتبعات الجيو سياسية، (الدوحة :معهد بروكنجز، 2015).

14- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، أوروبا والحلف الاطلسي (الجزائر: مكتبة العصرية، 2005).

- رسائل الماجستير:

01- وهيبة تباري، " الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2014).

02- علي بوحامد، " دور عامل التهديدات الأمنية في تطوير العملية التكاملية دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2008"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2009).

03- ليندة عكروم، " تأثير التهديدات الأمنية الجديدة علي العلاقات بين الدول شمال و الجنوب المتوسط"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009).

04- عمار حجار، " السياسة الأمنية الأوروبية اتجاه المتوسط "، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم السياسية في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جوان 2002).

05- فريال منايفي، " الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي إنعكاساتها على الأمن الجزائري"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011).

06- خديجة بنتقة، " السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية "، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2013-2014).

07- مريم قروشي، " الأمن القومي العربي بعد نهاية الحرب الباردة الواقع والأفاق"، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2013 - 2014).

08- لدمية فريجة ، " إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة

- الهجرة غير الشرعية نموذجا " ، رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية

الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية 2009 - 2010).

09- سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"، رسالة ماجستير

(جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010 - 2011).

ثالثا: الدوريات :

01- أي نشاط عدائي تقوم به جماعات معادية، يتسبب في تبعات غير محمودة العواقب.

للمزيد من الإطلاع راجع: مركز الدراسات والبحوث العلمية، الامن النووي: جامعة نايف

العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2007.

02- فتحي بولعراس، " الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق

التغير"، مجلة العربية للعلوم السياسية ع 35، (صيف 2012) ، ص. ص 15.12.

03- البنك الجزائري، " التطور الاقتصادي والنقدي"، التقرير السنوي، نوفمبر 2014.

04- محمد مالكي، " تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي"، " الازمة الليبية وتداعياتها

على منطقة المغرب العربي"، مجلة ورقات سياسية، ع (6 سبتمبر 2001).

05- ديدي ولد السالك، "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا علي التحول الديمقراطي في منطقة

المغرب العربي"، " الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مجلة ورقات

سياسية، ع 6 (سبتمبر 2011) ص. 4.

06- قوي بوحنية، "إستراتيجية الجزائر إتجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي"، مجلة

قراءات إفريقية، د.ذ.ع (2016/01/31)، ص 12.

رابعاً: الملتقيات و الندوات

01- محمد راتول، " تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق لنظرية

أسلوب المرونات"، مداخلة أقيمت بملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات

الإقتصادية الواقع والتحديات ، (د.س.ن).

02- عبد الحميد مرغيث، "تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال

(جامعة جيجل:كلية العلوم الاقتصادية د.س.ن).

03- عاشور شوابل، " تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا : واقع رؤية"، (قطر: ورقة

مقدمة في مؤتمر بخصوص تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الإنتقالية برعاية

مركز كارثي للشرق الأوسط ، في 12 يناير 2014).

خامساً: الجرائد و المقالات

01- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 16-01 المؤرخ في:

26 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ: 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري

الجريدة الرسمية، العدد: 14.

سادسا: المواقع الإلكترونية

- 01- زياني صالح، مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات و التحول، ملتقى دولي حول " الدفاع الوطني بين الإلتزامات و التحديات الإقليمية"، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة:2014) ، على الرابط: www.univ-ouargla.dzt.pdf ، يوم: 2019/03/10، على الساعة: 14:35.
- 02- الحافظ النوني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا:حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مركز دراسات الوحدة العربية. على الرابط: www.caus.org.lb/PDF.67 يوم: 2019 /03 /18 ، على الساعة: 15 :55.
- 03- مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية على الرابط <http://www.aljazeera.net> يوم 2019/03/06 على الساعة : 14:00
- 04- محسن حسن ، أزمة الصحراء الغربية، على الرابط: <http://www.barq-rs.com> في 2019/04/01 على الساعة 00:15
- 05- حسين مجدوبي، مأساة المغرب و الجزائر: عشرون سنة على حدود برية مغلقة، على الرابط: <http://www.alquods.co.uk> ، يوم: 2019/04/16 على الساعة 15:45
- 06- إدريس ولد القابلة، سباق التسلح بين المغرب والجزائر هل هي ضرورة مفروضة على بلادنا أم هو مجرد اختيار؟. على الرابط: <http://elaphblogs.com> ، يوم: 2019/04/06 على الساعة 16:06
- 07- أحمد المرابطي، تطوّر سباق التسلّح في منطقة غرب شمال إفريقيا، على الرابط: <http://www.hespress.com> ، يوم: 2019/03/06 على الساعة 20:57.
- 08- عبد القادر أمير ، المغرب والجزائر يستمرّان في سباق التسلح لزعامة المنطقة. على الرابط: <http://www.hespress.com> ، في: 2019/03/31 على الساعة : 23:34 .
- 09- عائشة القلاي، أي إصلاح ثقافي لتونس بعد الثورة. على الرابط التالي: <http://www.annaqed.com> ، يوم: 2019/04/07 على الساعة 14:25.
- 10- رضا التتمام، تحليل: التأثير الليبي والجزائري على التجربة الديمقراطية التونسية، حسب ما تضمنه الرابط التالي: <http://www.maghress.com> ، يوم: 2019/04/08 على الساعة 13:20.

- 11- ياسين بودهان، دور الجزائر في حل الأزمة الليبية. على الرابط التالي:
<http://www.washingtoninstitute.org>، في: 2019/04/20 على الساعة 14:35.
- 12- خالد حنفي علي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية. على الرابط:
<http://digital.ahram.org.eg>، يوم: 2019/04/22، على الساعة 22:30.
- 13- جارية عبشي، "انعكاسات انخفاض أسعار الدينار على الاقتصاد الوطني"، متاح على
الرابط التالي: [www. Alarab.com](http://www.Alarab.com)، يوم: 2019/04/28 على الساعة 01:30.
- 14- عواشيرة رقية سليمان، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية - الجزائر
نموذجاً، على الرابط: <http://nauss.edu.sa/en>، يوم: 2019/05/28 على
الساعة: 18:30.
- 15- فريدة روطان، "الإستراتيجيات الجزائرية لمواجهة التهديدات الإقليمية بين النجاحات
والإخفاقات"، ورقة بحثية مقدمة للمركز العربي للدراسات، متاح على الرابط:
[www. Democraticac_de](http://www.Democraticac_de)، يوم: 2019/05/30 على الساعة 17:10.
- 16- ياسين بودهان، "الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، متاح على الرابط
التالي: <http://fikraforum.org>، يوم: 2019/05/05، على الساعة 17:20.
المراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Le petit Robert dictionnaire alphanbetique et anologique de la langue Francaise,edition Firmin pidol S.A paris,1979.p20.
- 2- Dario Battistella ,Théorie des Relations internationales ,paris: pressede science politique,2003p306.
- 3- Jean. Jacques Roches,Théories des relations internationales 04 edition paris montchritien 2001p 36

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة محاولة فهم توجه السياسة الجزائرية، خاصة في شقها الأمني بالنظر إلى جملة التهديدات الأمنية، التي لا تزال تواجهها الجزائر خاصة في ظل موقعها الجيوسياسي ضمن بيئة إقليمية متدهورة بشكل كبير، إرتبطت بالتغيرات السياسية و الأمنية التي شهدتها الساحة العربية و الإفريقية، إضافة إلى الوضع الداخلي للجزائر و الحاجة الملحة للتنمية في كافة الميادين السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية... إلخ، مع وجود محاولات للخروج من هذه الوضعية الصعبة بالبحث عن حلول سياسية و إقتصادية و دبلوماسية ناجعة، وكذا السعي لتحقيق أبعاد الأمن للوصول إلى مفهوم الأمن الإنساني، الذي برز بتعدد و تنوع التهديدات الأمنية، و تجاوز مفهوم الأمن التقليدي، القائم على تحقيق قوة الدولة و حماية حدودها عسكريا. كما أن للبيئة الإقليمية للدول المجاورة للجزائر منذ سنة 2011 ، أثر كبير في تزايد الوعي الأمني للجزائر، من خلال تطبيق إستراتيجية متكاملة ، تعمل على تعزيز الإستقرار الداخلي سياسيا و إقتصاديا و أمنيا، بالتركيز على الدبلوماسية خارجيا، و التأكيد على ضرورة إتباع الوسائل السلمية في حل النزاعات و تجاوز الأزمات خاصة بدول الجوار، مع التصدي للإرهاب و كافة أشكال الجريمة المنظمة على رأسها عمليات التهريب و تجارة المخدرات.

Summary of the study:

The study dealt with an attempt to understand the direction of Algerian politics, especially from the security threats that Algeria is still facing in view of its geo-political position within a deeply deteriorating regional environment. It has been linked to the political and security changes witnessed in the Arab and African regions, and the need for the development in all political, economic, social fields, etc..., with attempts to get out of this difficult situation by seeking political, economic and diplomatic solutions.

As well as seeking to achieve security dimensions to reach the concept of human security, which has emerged multiple security threats and exceeded the concept of traditional security based on achievement of the power of the state and protect its borders militarily.

The regional environment of the neighboring countries of Algeria since 2011, has greatly increased the security awareness of Algeria through the implementation of an integrated strategy that promotes internal stability politically, economically and security by focusing on external diplomacy and emphasizing the need to adopt peaceful means to resolve disputes and overcome crises, especially in neighboring countries. While dealing with terrorism and all forms of organized crime, mainly trafficking and drug trafficking.